

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، العلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية مؤسسة
بعنوان:

**محاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار =ENSP= للفترة 2014-2018**

إعداد الطلبة:

- ❖ شمس الدين مصطفىوي.
- ❖ محمد تقي الدين مسكين.

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

21/06/2022

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	لقب واسم الأستاذ
رئيسا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	خويلدات صالح
مشرفا ومقررا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	بوزيد عصام
عضوا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	بابنات عبد الرحمان

الموسم الجامعي: 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، العلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية مؤسسة
بعنوان:

**محاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار =ENSP= للفترة 2014-2018**

إعداد الطلبة:

- ❖ شمس الدين مصطفىوي.
- ❖ محمد تقي الدين مسكين.

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

21/06/2022

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	لقب واسم الأستاذ
رئيسا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	خويلدات صالح
مشرفا ومقررا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	بوزيد عصام
عضوا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	بابنات عبد الرحمان

الموسم الجامعي: 2022/2021

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى الرحمة ونور العالمين.... سيدنا محمد ﷺ
أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

التي شاء الله أن يجعل الجنة تحت أقدامها، إلى التي لا تمل منها الأعين وتشتاق إليها الأنفس، إلى
التي علمتني صغيرة ورافقتني بدعائها كبيرة إلى روح أمي الغالية رحمها الله.
إلى الغالي الذي أفنى عمره السنين من أجل تحقيق أفضل حياة لي، إلى من كان له الفضل الكبير في
وصولي إلى بر الأمان إلى أبي الحبيب حفظه الله وأطال في عمره.
إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم اخواتي الغاليات. إلى كل عائلتي الكبيرة.
إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام ...
وبالتحديد الأستاذ " بوزيد عصام " جزاه الله خيراً على تعبه معنا لتقديم هذا العمل.
إلى كل من وسعه قلبي ولم يسعه قلبي ...

مسكين تقي الدين



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى الرحمة ونور العالمين.... سيدنا محمد ﷺ

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

التي شاء الله أن يجعل الجنة تحت أقدامها، إلى التي لا تمل منها الأعين وتشتاق إليها الأنفس، إلى

التي علمتني صغيرة ورافقتني بدعائها كبيرة إلى روح أمي الغالية رحمها الله.

إلى الغالي الذي أفنى عمره السنين من أجل تحقيق أفضل حياة لي، إلى من كان له الفضل الكبير في

وصولي إلى بر الأمان إلى أبي الحبيب حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم اخوتي الغاليين. الى كل عائلتي الكبيرة.

إلى من صاغو لنا علمهم حروفا ومن فكروهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام ...

وبالتحديد الأستاذ " بوزيد عصام " جزاه الله خيرا على تعبه معنا لتقديم هذا العمل.

إلى كل من وسعه قلبي ولم يسعه قلبي ...

مصطفى ابي شمس الدين





مصدقاً لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

برية ف شكر الله و بحمده حق الحمد على توقيقه لإتمام هذا العمل المتواضع ونسأله أن يكون

خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعاً تتوجه بالشكر والعرفان لى من كان و ليلنا ومرشدنا

فى هذا العمل الاستافة " بوزيد عصام " الذى أشرف على هذا العمل المتواضع

ولى الاساتذة الكرام و أعضاء اللجنة المناقشة و على موا نفتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر و العرفان لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسبير بجامعة قاصدي مراح

ورقته و طاقمها الإداري و كل أساتذتها الكرام

كل الشكر و العرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد فى إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

الملخص

حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى محاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار-ENSP- للفترة 2014-2018.

وللإجابة على الإشكال وضعت الفرضية العامة: " يساهم تشخيص المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار. " وللإجابة عن هذه التساؤلات والتحقق من صحة الفرضيات قمنا بدراسة حالة على مؤسسة الوطنية لخدمة الأبار، والكائن مقرها بمدينة حاسي مسعود، ذلك باستخدام الأدوات والمؤشرات التالية:

نحليل الأرصدة الوسيطة، أثر المقص، النقطة الميتة، تحليل الاحتياج في رأس المال وتحليل الأصول الثابتة، وتحليل قدرة التمويل الذاتي، الاستدانة، المردودية المالية والاقتصادية وتحديد أثر الرافعة المالية.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن المؤسسة قادرة على بناء الثروة، أيضا قادرة على تغطية احتياجاتها بواسطة مواردها، كذلك وجدنا أن للمؤسسة قدرة على تمويل نفسها بنفسها، هذا ما أدى بالمؤسسة الى تحقيق استقلالية مالية، كما توصلنا الى أن أثر الرافعة المالية سالب مما دل على أن المؤسسة في حاجة الى استخدام طرق بديلة كوسيلة لتنويع الموارد المالية.

الكلمات المفتاحية:

تشخيص مالي -تقييم أداء مالي - بناء الثروة - سياسة الاستثمارية - مردودية المالية.

Resume

Dans cette étude, nous avons essayés d'évaluer le rendement financier de l'entreprise National de Services aux puits (ENSP) pour la période 2014-2018.

Pour répondre à l'issue générale, on a mis l'hypothèse suivante : « L'analyse financier contribue à améliorer la situation financière de l'entreprise National de Services aux puits. » Pour répondre à ces questions et vérifier la validité des hypothèses, nous avons étudié un cas sur l'entreprise National de Services aux puits, basée à Hassi Massoud, en utilisant les outils et indicateurs suivants:

Analyse des soldes intermédiaires, effet de ciseaux, point mort, analyse des besoins de fondroulment, analyse des immobilisations, analyse de la capacité d'autofinancement, emprunts, rendements financiers et économiques et détermination de l'impact de l'effet de levier.

L'étude a révélé plusieurs résultats, dont le plus important est que l'entété est en mesure de se constituer un patrimoine, également capable de couvrir ses besoins grâce à ses ressources, et nous avons également constaté que l'entété a la capacité de se financer, ce qui a conduit l' entété à atteindre l'indépendance financière, et nous avons constaté que l'impact de l'effet de levier est négatif, ce qui indique que l'entété doit utiliser d'autres méthodes comme moyen de diversifier les ressources financières.

Mots-clés:

Diagnostic financier - évaluation de la performance financière - constitution de patrimoine - politique d'investissement - rendements financiers.

قائمة المحتويات

<u>قائمة المحتويات</u>	
I	الاهداء
II	شكر وعرهان
III	الملخص
V	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي
2	المطلب الأول: مفهوم تقييم الاداء المالي
6	المطلب الثاني: وظيفة المحلل المالي
8	المطلب الثالث: خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها
13	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
13	المطلب الأول: أدوات تحليل انشاء الثروة
15	المطلب الثاني: أدوات تحليل السياسة الاستثمارية
16	المطلب الثالث: أدوات تحليل السياسة التمويلية
17	المطلب الرابع: أدوات تحليل المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة
19	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
19	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
24	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
26	المطلب الثالث: موقع الدراسات الحالية من الدراسات السابقة
28	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية لخدمة الأبار خلال فترة 2014-2018	
30	تمهيد

31	المبحث الأول: مجتمع وبيانات الدراسة
31	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
36	المطلب الثاني: تجميع أدوات الدراسة
37	المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي على المؤسسة
37	المطلب الأول: عرض وتحليل أدوات انشاء الثروة
43	المطلب الثاني: عرض وتحليل السياسة الاستثمارية
44	المطلب الثالث: عرض وتحليل السياسة التمويلية
46	المطلب الرابع: عرض وتحليل المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة
48	خلاصة الفصل الثاني
50	الخاتمة
53	المراجع
56	الملاحق
73	الفهرس

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	23
(2-2)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2014-2018)	36
(3-2)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأخصوم للفترة (2014-2018)	36
(4-2)	رقم الأعمال للفترة (2014-2018)	37
(5-2)	النواتج للفترة (2014-2018)	37
(6-2)	القيمة المضافة للفترة (2014-2018)	37
(7-2)	مصاريف المستخدمين للفترة (2014-2018)	38
(8-2)	نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة للفترة (2014-2018)	38
(9-2)	نسبة إجمالي فائض الاستغلال الى رقم الأعمال للفترة (2014-2018)	39
(10-2)	تغير نتيجة الإستغلال للفترة (2014-2018)	39
(11-2)	تغير النتيجة المالية للفترة (2014-2018)	39
(12-2)	النتيجة الصافية للفترة (2014-2018)	40
(13-2)	الرافعة التشغيلية للفترة (2014-2018)	40
(14-2)	النقطة الميتة للفترة (2014-2018)	41
(15-2)	تقنية اثر المقص للفترة (2014-2018)	41
(16-2)	الميزانية الإقتصادية للفترة (2014-2018)	42
(17-2)	معدل نمو الإحتياج في رأس مال العامل للفترة (2014-2018)	43
(18-2)	نسبة التمويل الدائم للفترة (2014-2018)	43
(19-2)	نسبة التمويل الذاتي للفترة (2014-2018)	44
(20-2)	معدل قابلية التسديد للفترة (2014-2018)	44
(21-2)	نسبة الإستقلالية المالية للفترة (2014-2018)	45
(22-2)	حساب المردودية المالية للفترة (2014-2018)	45
(23-2)	حساب المردودية الإقتصادية للفترة (2014-2018)	46
(24-2)	حساب الرافعة المالية للفترة (2014-2018)	46

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	يوضح مسار وظيفة التحليل المالي داخل المؤسسة	(1-1)
30	بطاقة فنية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار	(1-2)
31	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار	(2-2)
41	يوضح تقنية اثر المقص	(3-2)

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الملحق
55	ميزانيات الفترة: 2018-2014	(1-1)
67	جدول حسابات النتائج الفترة: 2018-2014	(1-2)

مقدمة

توطئة

إن موضوع المؤسسة الاقتصادية كان و مزال مجالاً واسعاً للدراسات العلمية و الاقتصادية، و الابحاث النظرية و الميدانية ، حيث تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الاساسية في اقتصاد أي دولة ، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لإن نشاطها بشكل عام يتضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية من جهة أخرى.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيراً يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

وفي ظل هذه الاجراءات فإن هذه المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي والخارجي، وهنا يجدر بنا الاشارة الى سوء تسيير المؤسسات وذلك لنقص الكفاءات والأدوات الخاصة والملزمة لتسيير الحسن، ولكي تصل هذه المؤسسات الى درجة النجاح في التسيير يجب ان تتبع الأسس العلمية باستعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر احدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحص مالي مبني على أسس علمية واحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات من أجل اتخاذ القرارات المنطقية والسليمة.

ومما سبق تبرز معالم الإشكالية يمكن معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية الرئيسية:

ما هو واقع الأداء المالي في المؤسسة الوطنية لخدمة الأبار (ENSP) خلال الفترة 2014-2018؟

التساؤلات الفرعية:

- ❖ ما واقع تحليل بناء الثروة على مستوى المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار؟
- ❖ كيف يتم تقييم السياسة الاستثمارية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ❖ كيف يتم قياس السياسة التمويلية في المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار؟
- ❖ ما هو أثر السياسات المتبعة على المردودية في المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار؟

فرضيات البحث:

- يساهم تشخيص المالية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار؛ وعلى ضوء ما سبق لإشكالية البحث، يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- 1- يساهم تحليل الهوامش والنقطة الميتة وكذا تقنية أثر المقص في توضيح أثر بناء الثروة.
 - 2- يساعد تحليل السياسة الاستثمارية في كشف عن وضعية سياسة المؤسسة الاستثمارية.
 - 3- تقاس القدرة التمويلية للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار باستخدام مؤشرات: قدرة التمويل الذاتي، الديون، الأموال الخاصة، بحيث تساعدها في تحديد مختلف المخاطر التمويلية التي تواجهها.
 - 4- يساعد تحليل المردودية المؤسسة في معرفة قدرتها على تحقيق القيمة.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات ودوافع اختيارنا لهذا الموضوع في جملة من الأسباب أهمها:

أسباب شخصية:

- اهتمامنا بتخصص العلمي الذي له علاقة بتخصص المالية في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

أسباب موضوعية:

- ضرورة وضع استخدام الأدوات العلمية في خدمة الواقع الاقتصادي.
- التعرف على الوضعية للمؤسسة موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:
- التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- معرفة وكشف مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.
- معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية الى التحليل المالي.
- مدى فعالية التحليل المالي في دعم التسيير الجيد للمؤسسة واعطاء صورة.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز الدور الأساسي الذي تلعبه مؤشرات التحليل المالي لدراسة وضعيتها المالية.
- معرفة الأبعاد الاستراتيجية في اعطاء صورة واضحة للوضعية المالية التي يوفرها متخذو القرارات الاقتصادية باستعمالهم لأدوات التحليل المالي.
- يعتبر من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت ومازالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

حدود الدراسة:

- ❖ الحدود المكانية: المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) حاسي مسعود
- ❖ الحدود الزمانية: تمت الدراسة ابتداء من 24 مارس 2022 الى غاية 07 أبريل 2022.
- ❖ الحدود البشرية: تمت هذه الدراسة على مجموعة عمال اداريين وعاملين والبالغ عددهم 12 عامل.
- ❖ الحدود الموضوعية: تكمن الحدود الموضوعية في طريقة التحليل عن طريق المؤشرات المالية.

منهج الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وشمل ذلك في الجانب النظري بالاعتماد على مجموعة كتب ورسائل وأبحاث جامعية ومجلات ومواقع انترنت.

ومنهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال الاستعانة الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة والملاحظة، ولتحليل تلك المعلومات تم الاستعانة ببرنامج Microsoft Excel.

صعوبات البحث:

- ❖ ضبط وتحديد أبعاد متغيري الدراسة بناء على الدراسات السابقة خاصة الاجنبية؛
- ❖ صعوبة تلقي المعلومات والوثائق التي تتعلق بموضوع الدراسة؛

تقسيمات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تناولنا الموضوع من خلال فصلين:

الفصل الأول: يتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي للمؤسسة من خلال ثلاثة مباحث، الأول نتناول فيه

التقييم الأداء المالي، الثاني أدوات التحليل المالي والثالث الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: يتعلق بالدراسة التطبيقية على المؤسسة الوطنية لخدمة الأبار (ENSP) حاسي مسعود ويتضمن كذلك

مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا إلى مجتمع وبيانات الدراسة، أما المبحث الثاني فكان لعرض وتطبيق أدوات التحليل المالي على

المؤسسة الوطنية لخدمة الأبار (ENSP).

الفصل الأول: الأدبيات النظرية
والتطبيقية لأداء المالي في المؤسسات
الاقتصادية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستثمارات التي وجهت لها، وأخيراً يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

ويعد التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، اللازمة. لذلك ارتئنا إلى تقسيم هذا الفصل وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، لذا في هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين، حيث سنكشف الضوء في المبحث الأول على أدوات التحليل المالي من حيث بناء الثروة والسياسة الاستثمارية والتمويلية وسنتطرق في المبحث الثاني إلى التحليل والنتائج والمبحث الثالث سنقارن بين الدراسات السابقة.

وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة أهم المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال:

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي؛

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة؛

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم النقاط الأساسية للقيادة الاستراتيجية وتنمية الكفاءات البشرية، فمننا بتقسيم المبحث إلى مطلبين، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى ماهية القيادة الاستراتيجية، وفي المطلب الثاني تحدثنا عن ماهية تنمية الكفاءات البشرية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الاداء المالي

هناك عدة تعريفات للاداء المالي من أهمها ما يلي¹:

التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر. ويعرف أيضا أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير واسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة واجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وايجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الاجل على المنشأة والعلاقة بين اموال الملكية و الالتزامات طويلة الاجل بالإضافة الى العلاقة بين الايرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن اسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم انظمة الرقابة و وضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى اداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الاغراض التالية:²

أولاً: التحليل الائتماني

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

¹ مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000، ص 79.

² أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 عمان، ص 49.

ثانيا: التحليل الاستشاري

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من افراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما ان هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الادارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالاضافة الى قياس ربحية وسيولة المنشأة.

ثالثا: تحليل الاندماج والشراء

يستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المراد إقتناؤها كما يعدد قيمة الاداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

رابعا: التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي من اهم الوظائف للإرادات وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل .

خامسا: الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير وفقا للمعايير والاسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الاخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: تحليل تقييم الاداء:

يعتبر تقييم الاداء في المنشأة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات، اما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي ادارة المنشأة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية وذلك على النحو التالي¹:

أولا: إدارة المنشأة

تقوم ادارة المنشأة باعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الاغراض التالية:

- قياس سيولة المنشأة؛
- قياس ربحية المنشأة؛
- تقييم كفاءة المنشأة وادارة اصولها وخصومها؛
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها؛
- معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.

¹ صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البنزولية، مذكرة ماستر اكايمي، تخصص : مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة .

ثانيا: المستثمرون

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الاغراض التالية¹:

- قدرة المنشأة على توليد الارباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الايرادية للمنشأة؛
- معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي؛
- تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم.

ثالثا: المقرضون

كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضون اصحاب الديون قصيرة الاجل بالإضافة الى معرفة درج ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون اصحاب الديون طويلة الاجل.

رابعا: الجهات الرسمية

تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية باعمال التحليل المالي لتحقيق الاغراض التالية:

- لاغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة؛
- لاغراض التسعير لانتاج المنشأة او خدماتها؛
- لاغراض متابعة نمو تطور المنشأة وخاصة الصناعية منها.

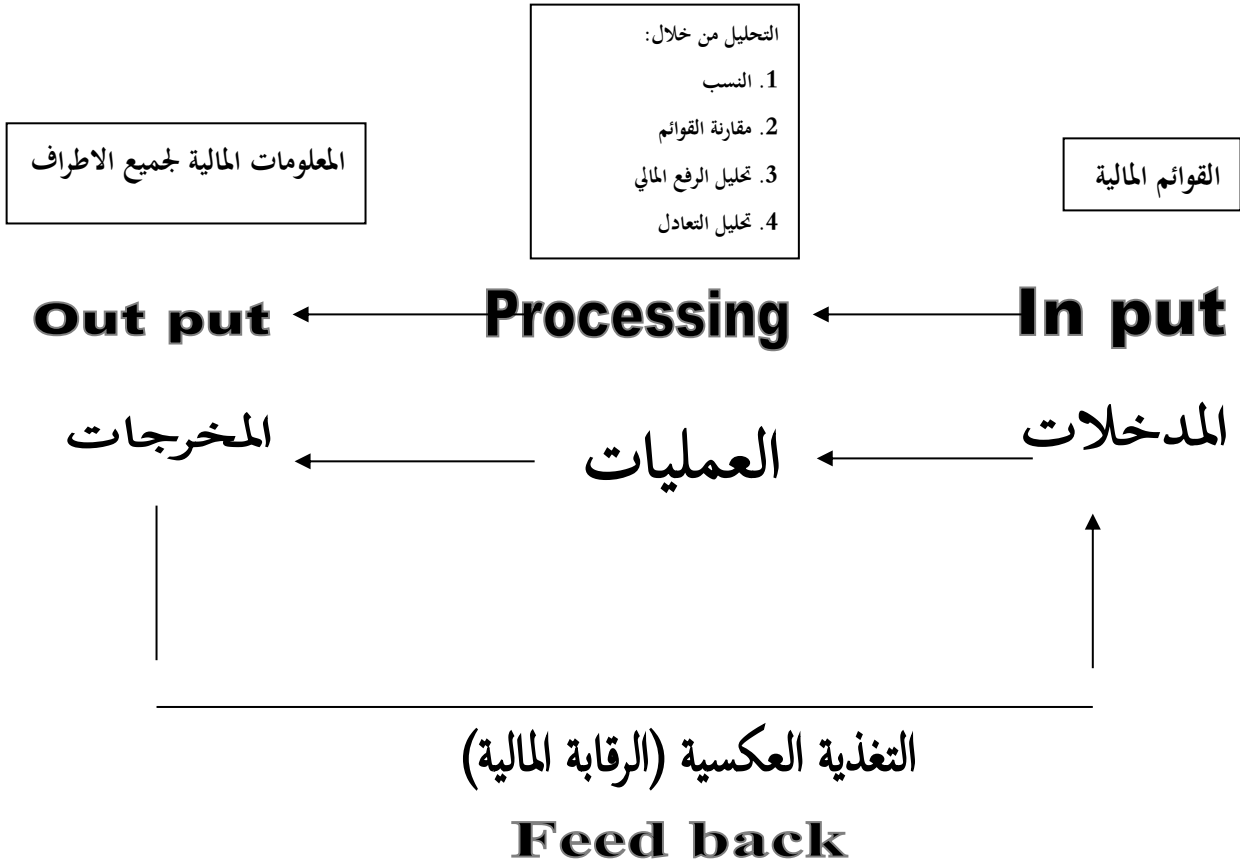
خامسا: بيوت الخبرة المالية

هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على اتعاب.

¹ صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البيزولية، نفس المرجع السابق، ص 11 .

المطلب الثاني : وظيفة المحلل المالي

الشكل (1.1): يوضح مسار وظيفة التحليل المالي داخل المؤسسة



المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما¹:

الفرع الأول: الوظيفة الفنية

لقد بينا ان التحليل المالي هو علم له قواعد واسس ومعايير اما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

لقد بينا ان التحليل المالي هو علم له قواعد واسس ومعايير اما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضياً؛
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لاغراض الدراسة والمقارنة؛
- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

¹ محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005 ص 21

الفرع الثاني: الوظيفة التفسيرية

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي :

- الشكل القانوني للمنشأة؛
- طبيعة النشاط الذي تزاوله؛
- ادارة المنشأة؛
- مركز المنشأة في الصناعة او القطاع الذي تنتمي له؛
- خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنشأة؛
- طبيعة الانظمة الحكومية التي تعمل المنشأة في ظلها؛
- طبيعة السوق الذي تعمل به؛
- الموقع الجغرافي التي توجد به المنشأة.

الفرع الثالث: اهداف التحليل المالي

وتكمن فيم يلي¹:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة؛
- الحكم على اداء كفاءة الادارة؛
- بيان قدرة المنشأة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة؛
- الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة؛
- بيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي له؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- الحكم على مستوى انظمة الرقابة المستخدم.

الفرع الرابع: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والاساليب والاجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في اجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والاسس العامة التي يجب اخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحلل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي¹:

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشاد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008، ص 21.

أولاً: تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع او المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلا اذا تقدم احد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الاساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

ثانياً: تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي

حتى تحقق عمليات التحليل المالي اهدافها فلا بد ان تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث ان القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وامكانيات العميل.

ثالثاً: تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الى اهدافه

اما المعلومات التي يحتاج اليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية والتي تظهر، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

رابعاً: اختيار اسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة

ومن اساليب الادوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالاضافة الى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

- استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج؛
- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس؛
- دراسة وتحليل اسباب الانحراف؛
- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

المطلب الثالث: خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها:

وستتطرق في هذا المطلب الى ما يلي²:

الفرع الاول: الخصائص

- ان يكون المعيار واقعيًا ويمكن تنفيذه؛

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص:85

² إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، نفس المرجع السابق ، 2011 ، ص:80

- ان يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى ان يبقى ثابتا لا يتغير من فترة لأخرى ؛
- ان يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وان لا يكون له اكثر من تفسير.

الفرع الثاني: الاستخدام

ويستخدم فيم يلي¹:

- يستخدم اداة للمقارنة بينه وبين النسب الفعلية التي تظهر لدى المنشآت مما يمكن المحلل من اكتشاف الانحرافات والبحث عن اسبابها؛
- تفسير النسبة او الرقم الناتج عن عملية التحليل على ضوء المعيار المستخدم في الدراسة.

الفرع الثالث: انواع المعايير

أولا: المعايير المطلقة (المنطقية)

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف المعايير المستخدمة من الامثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة².

أ - معيار الصناعة

ويتم التوصل الى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي الى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد ان تتوفر فيه الخصائص التالية:

- ان تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة؛
- ان تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد؛
- ان تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة؛
- ان تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

وكما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:

- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف انشطتها؛
- اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الانتاج لدى الشركات؛
- اختلاف الاساليب والنظم المحاسبية بين الشركات؛
- الاختلاف في الموقع الجغرافي؛
- الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على اموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعية.

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 26.

² عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، نفس المرجع السابق، 2008، ص 27.

ب - المعيار الاتجاهي (التاريخي)

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الاداء لهذه الشركات فمثلا لو افترضنا ان نسب المديونية الحالية 1:3 في حين انها كانت في الماضي 1:2 اذ هناك انحراف بين النسبتين مم يدعو المحلل الى التساؤل والبحث عن اسباب هذا الانحراف وهل هو انحراف سلبي او ايجابي ويمكن احتسابه من خلال المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة سنوات ويمكن استعماله في الحالات التالية¹:

- في حالة عدم توفر معايير اخرى بديلة مثل المعايير النمطية او الصناعية؛
- عدم وجود صناعات اخرى مشابهة من اجل المقارنة بينها؛
- صعوبة التعرف على اتجاه اداء الشركة على مدى الزمن.

ت - المعيار المخطط او المستهدف او المعيار الوضعي:

نسبة او رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الادارة لاستخدامه في قياس انشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة. ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض الى الودائع وغيرها من النسب الاخرى.

الفرع الثالث: ادوات التحليل المالي

- التحليل المقارن للقوائم المالية؛
- التحليل المقارن لقوائم الدخل؛
- التحليل بالاستناد الى رقم قياسي؛
- تحليل قائمة مصادر الاموال واستخداماتها.

الفرع الرابع: قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

أولاً: قائمة التغير في المركز المالي

أ - استخدامات قائمة التغير في المركز المالي:

- الامور التي تقدم عنها قائمة التغير في المركز المالي:
- التغيرات المالية التي تعجز الميزانية العمومية والحسابات الختامية عن اظهارها؛
- جوانب القوة والضعف في المنشأة؛
- اهمية الربح ومدى استخدامه كمصدر للتمويل؛

¹ محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مرجع سابق ذكره، 2005 ص 25

- المساعدة على اتخاذ القرارات المالية والتنبؤ بالصعوبات المالية.

الفرع الخامس: التغير في الهيكل المالي بما فيه هيكل رأس المال¹

أ- الهيكل المالي: هو جانب المطلوبات في الميزانية.

ب- اما هيكل رأس المال: فهو حقوق المساهمين + قروض طويلة الاجل.

ج- التغير في هيكل الاصول: هو جانب الموجودات في الميزانية.

د- مصادر الاموال:

- صافي الربح قبل الاستهلاك = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب + اقساط الاستهلاك؛

- الزيادة في رأس المال؛

- الزيادة في اي بند من بنود المطلوبات؛

- النقص في اي بند من بنود الموجودات.

ويتم اعداد قائمة التغير في المركز المالي وذلك من خلال الاعتماد على ميزانيتين لسنتين متتاليتين ويتم اعدادها من خلال

حصر عناصر كل من:

- مصادر الاموال؛

- لزيادة في كل من الالتزامات وحقوق الملكية؛

- النقص في قيمة الاصول.

استخدامات الاموال، وتشمل على:

- نقص في الالتزامات وحقوق الملكية؛

- زيادة في الاصول.

¹ محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 21

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

التشخيص المالي يعبر عليه تحليل للوضع المالي، باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية .

المطلب الأول: أدوات تحليل بناء الثروة

ستقوم من خلال هذا المطلب بتعريف الأرصدة الوسيطة، أثر تقنية المقص والنقطة الميتة.

الفرع الأول: تحليل الأرصدة الوسيطة

من أجل تحديد الكيفية التي تشكلت بها الخزينة، نلجأ إلى تفكيك النتيجة إلى أرصدة الوسيطة التسيير وعندها نتحصل على جدول حسابات النتائج التحليلي، حيث تتجزأ تكلفة الاستغلال إلى أربعة وظائف أساسية، إنتاجية، تجارية، إدارية، البحث والتطوير، وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل المالي للنتيجة وفهم تطور هيكل التكاليف. وقد قمنا بتحليل الهوامش التالية¹:

أولاً: رقم الاعمال

هو الايراد المتولد عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدة سيطرة المؤسسة على الأسواق، حيث يرتجم العلاقة بين المؤسسة والعملاء في السوق على شكل علاقة تبادلية متكاملة حيث أن رقم الأعمال يساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحالات كما يخدم أهداف التشخيص المالي. حيث يحسب معدل النمو بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل نمو رقم الأعمال} = (\text{رقم الأعمال السنة ن} - \text{رقم أعمال السنة ن-1} / \text{رقم الأعمال السنة ن-1}) * 100$$

ثانياً: الإنتاج

نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الخدمانية، ويتمثل في إجمالي العقود التأمين الإضافات باختلاف استخدامها، وقياس الإنتاج ما يلي:

- قدرة المؤسسة على تطور احتياجاتها ذاتياً؛
- القدرة الإنتاجية للمؤسسة؛
- قياس إنتاجية العامل أي مدى مساهمة العمال في الإنتاج، وهناك الكثير من القياسات التي يقيسها.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاج} = \text{عقود التأمين} + \text{الإعانات}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، مرجع سابق ذكره، 2011، ص 187.

ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال

تعبّر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وتعرف أيضا بالفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المباشرة (استهلاك السنة المالية)¹.

رابعا: تكاليف المستخدمين

تحتل هذه التكاليف بأهمية بالغة لأنها عادة ما تكون معتبرة مقارنة بالتكاليف الأخرى ذات قيمة كبيرة ونحلل هذه التكاليف من خلال 10 نقاط أساسية.

- من حيث التطوير: من خلال حساب معدل النمو؛
- من حيث الإنتاجية: تكون باستخدام أحد النسب التالية: رقم الأعمال / متوسط عدد العمال أو الإنتاج / متوسط عدد العمال أو القيمة المضافة / متوسط عدد العمال؛
- من حيث الحجم: تستخدم نسبة تكاليف المستخدمين على متوسط العمال.

خامسا: الفائض الإجمالي للاستغلال

ويمثل الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، ويعبر عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين أو الضرائب أو الرسوم أو المدفوعات المالية ومن أبرز استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال أنه يقيس الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة. يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما يتم الاعتماد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

سادسا: النتيجة التشغيلية (الاستغلال)

وهي رصيد دورة الاستغلال أي هي الفرق بين إيرادات ومصاريف الاستغلال. تعبر هذه النتيجة عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة ومن جهة أخرى تعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية أو الاستثنائية أو الضرائب على الأرباح.

سابعا: النتيجة العادية قبل الضريبة

وهي عبارة عن مجموع كل من النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية.

ثامنا: النتيجة الاستثنائية

وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الغري العادية والأعباء الغري العادية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 200.

تاسعا: نتيجة السنة المالية الصافية

وهي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغري عادية.

الفرع الثاني: أثر تقنية المقص

هي أداة بسيطة هادف إلى تحليل الإيرادات او مصاريف من أجل التعرف على سلوك النتيجة الحالية والمستقبلية.

الفرع الثالث: النقطة الميتة

تعرف النقطة الميتة بمستوى النشاط الذي تكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف وعندها تكون النتيجة حيادية

أي وضعية الربح والخسارة وتستخدم النقطة الميتة في:

- قياس استقرارية الربح؛
- تحليل الفروقات بين التقديرات والإنجازات؛
- تساعد النقطة الميتة على اختيار الاستراتيجية الصناعية؛
- الربط بني الاستراتيجية المالية والاسراتيجية الصناعية؛
- المساعدة على إعادة هيكلة المؤسسة.

المطلب الثاني: أدوات تحليل السياسة الاستثمارية

الفرع الأول: الميزانية الاقتصادية

تتعدد قراءات الميزانية باعتبارها الأداة التي تمكن المحلل المالي من جمع المعطيات المالية التي تساعد في تشخيص الوضعية

المالية للمؤسسة وفي هذا الصدد توجد قراءتان أساسيتان للميزانية¹.

✓ **قراءة مالية:** وهي القراءة التقليدية للميزانية حيث تعبر الميزانية عن مجموع ممتلكات المؤسسة من جهة ومجموع ممتلكات

المؤسسة من جهة ومجموع الالتزامات من جهة أخرى وهي الميزانية المالية؛

✓ **قراءة اقتصادية:** وتعبر الميزانية عن مجموع الاستخدامات الموجهة الى دورة الاستغلال وعن تحليل لمختلف مصادر تمويل

هذه الاستخدامات حيث تجمع هذه المعطيات في وثيقة واحدة تتمثل في الميزانية الاقتصادية.

ونجد الميزانية الاقتصادية تتكون مما يلي:

أولاً: الأصول الاقتصادية

ونعني به مجموع استخدامات في دورة الإستغلال وتتكون من الأجزاء التالية:

أ- **الاستثمارات الصافية:** تتمثل في مجموع الاستثمارات التي كونتها المؤسسة من أجل ممارسة مختلف أنشطتها.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 2011، ص 187.

- الاحتياج لرأس المال العامل: ويتكون من احتياج داخل الاستغلال واحتياج خارج الاستغلال:
- احتياج داخل الاستغلال: تتمثل في الفرق بين مصاريف الاستغلال غير المستهلكة وأو غير مباعة (مستحقات العملاء) ومورين.
- احتياج خارج الاستغلال: والمثلة في الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال ا ولمعبرة عن رصيد الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال. ومجموع العنصرين السابقين يساوي الاحتياج في رأس المال العامل.
- ب- الاستثمارات الصافية: ونعني به مجموع الموارد التي تمول الأصول الاقتصادية بنوعين من الموارد .
- الأموال الخاصة: وهي الأموال التي وضعت لتأسيس المؤسسة واشتراكات المساهمين بواسطة الأسهم وديون محولة .
- الاستدانة الصافية: وهي مفهوم مالي حديث يعتمد على تحديد مستوى الاستدانة تعبر عن ديون المؤسسة.

المطلب الثالث: أدوات تحليل السياسة التمويلية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها يعود إلى تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن 60 م وتنصب النسب المالية على دراسة قيم الظاهرة في القوائم المالية ا ولتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالة ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم. ومن أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة استخدمنا ما يلي¹:

الفرع الأول: نسب هيكل الأصول

- يسعى المحلل وراء دراسته للهيكل المالي أصول المؤسسة الكشف عن الكيفية التي تم وفقها، استخدام خصوم المؤسسة .
- ومن بين أهم نسب هيكل الأصول والتي استخدمناها نذكر مايلي:
- نسبة هيكل الأصول المتداولة = الأصول الجارية /مجموع الأصول
- نسبة هيكل الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

الفرع الثاني: نسب هيكلية

تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ، ومن أهم هذه النسب مايلي²:

- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
- نسبة الاستقرار المالي = الأموال الدائمة /مجموع الأصول
- نسبة قابلية السداد = مجموع الديون /مجموع الأصول
- نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية
- نسبة التمويل الدائم -أموال الدائمة / الأصول الثابتة

¹ stephane griffiths, gestion financiere, edition chihab, alger, 1996, p 373

² حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة ليند غاز (2005-2009) ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ،(غير منشورة)، جامعة ورقلة الجزائر - 2011 ص 94..

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة ، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم .

- نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة بمجموع الديون

عادة ما يضل للمليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة .

المطلب الرابع: أدوات تحليل المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة

الفرع الأول: المردودية

تعرف المردودية، على أنها قدرة المؤسسة على توليد فائض، حيث يعتبر الاستثمار ذا مردودية في حالة مانتج عنه تدفقات نقدية داخلية تزيد عن التدفقات النقدية الخارجة، وتختلف المردودية عن الربح بحيث أنها لا تعبر فقط عن الفائض الناتج عن التدفقات، بل تتعدى ذلك إلى تقييم فعالية تخصيص موارد المؤسسة¹.

وتعد المردودية بهذا، شرط ضروري لبقاء وتطور المؤسسة، كونها تشكل مقياساً لفعالية الوسائل المستعملة من خلال مقارنة النتائج المحققة بالوسائل المسخرة. بهذا الشكل تتعدد أنواع المردودية، بحسب طبيعة الفائض المعتمد، وكذا الوسيلة المراد قياس فعاليتها، ولعل أهم أنواع المردودية المستعملة في التحليل المالي هي:

أ- **المردودية المالية rcp**: تعرف أيضاً بأنها مردودية الأموال الخاصة، حيث تعتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية . ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ب- **المردودية الاقتصادية Re**: تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق ، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح.

نسبة المردودية الاقتصادية - النتيجة الاستغلال بعد الضريبة / أصل الاقتصادي

الفرع الثاني: أثر الرافعة المالية

تعبر عن أثر الرافعة المالية بالعلاقة التي نقيس بها ، مردودية المالية بدلالة المردودية الاقتصادية وتكلفة الديون . وتقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط ، فهي نتائج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة ، فإن كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين ، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين ، حيث يكون الحديث هنا عن أثر

¹ علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، جامعة حمة لخضر، تخصص تدقيق المحاسبي، الوادي، 2015، ص 46.

رافعة إيجابي ، أما في حالة العكسية ، أي إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين ، ويصبح هنا أثر سلبي . للضريبة أثر واضح لحساب أثر الرافعة المالية حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل وعاء الضريبي وهذا لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب، فالمؤسسات التي تدفع معدل مرتفع تفصل الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر .

ويمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كما يلي :

$$\text{أثر الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

أولا: حالات الرافعة المالية

يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية، أي دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة ، ومنه تكون الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية ، كما تكون ذات أثر سلبي في حالات معينة¹.

حالة المؤسسة عديمة الاستدانة: وهي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع، وذلك عندما تكون المردودية الاقتصادية معادلة لتكلفة الاستدانة، أي لا يوجد فرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية فهما متساويان.

حالة المؤسسة مستدينة: تعد الاستدانة من أهم مصادر التمويل، كما أنها تساهم في تحسين مستويات المردودية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو للقدرة على التمويل الذاتي، ويمكن أن نميز ثلاث حالات يمكن أن تتعرض لها المؤسسة:

حالة المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي غير صالح للمؤسسة ، أي بزيادة الاعتماد على القروض تنخفض المردودية المالية.

حالة المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي بدون أثر على المردودية المالية .

حالة المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي في صالح المؤسسة ، نظرا للأثر الإيجابي للرفع المالي على المردودية المالية .

¹ علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 48، ص 49.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها موضوع الدراسة، حيث أنها تمثل الإطار الفكري المرجعي للدراسة، حيث تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية لتشخيص الأداء المالي وفي هذا المبحث قمنا بمحاولة لعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة وذلك بهدف معرفة النتائج المتوصل إليها والإجراءات والأدوات المستخدمة في التحليل، حيث تم تقسيم المبحث هذا إلى مطلبين تطرقنا من خلاله في المطلب الأول إلى الدراسات السابقة، ثم تطرقنا إلى تحديد العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

موسي الفضل المولى، دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت، رسالة الماجستير، تخصص: المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008¹

تناول هذا البحث دور التحليل المالي في قراءة القوائم المالية وتقييم أداء المنشآت السودانية تمثلت مشكلة البحث في قياس دور التحليل المالي في قراءة وتفسير محتويات القوائم المالية وتقييم أداء المنشآت العاملة في السودان حيث هدف هذا البحث إلى التعرف على المعلومات والمؤشرات والنسب التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية وتأكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر للتحليل المالي بالإضافة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت وقد توصل إلى عدة نتائج:

- معظم المنشآت العاملة في السودان لا تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ قراراتها؛
- معلومات التحليل المالي تعمل على ترشيد قرارات الإدارة ومن ثم زيادة كفاءة تلك القرارات؛
- لا استخدام أسلوب النسب المالية يساعد على تقييم أداء المالي للمنشآت.

¹ موسي الفضل المولى، دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت، رسالة الماجستير، تخصص: المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008

اليمن سعادة، 'إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة ' مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة المالية، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008¹

تمثلت إشكالية البحث: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعانيها وقد هدف الباحث إلى إظهار كيفية استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وقد أسقط هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

دراسة حسين أحمد دحدوح، "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة دمشق سوريا، 2008².

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آراء المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة تدفقات النقدية في المساعدة على اتخاذ القرار، ومن أجل تحقيق أهدافها تم تصميم استبيان وزع على عينة من أساتذة المحاسبة في جامعة دمشق وعينة أخرى على طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة بجامعة دمشق. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن قائمة تنفقات الخزينة مهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية فيما يخص تقييم درجة السيولة وقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، وتعد الطريقة المباشرة في إعدادها هي الأفضل من حيث المعلومات التي تقدمها.

هذه الدراسة اشتملت على الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في المحاسبة وركزت أيضا على البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات اعتمادا كلياً على برنامج SPSS أما بالنسبة لإضافة من خلال هذا البحث تم التركيز على تقييم الأداء المالي للمؤسسة البناء والعمران أم البواقي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الربحية والسيولة. دراسة سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم 07"، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل، 2008³. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية والنشاطات مجتمعة وبين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، وشملت الدراسة 7 مصارف وطنية تعمل في فلسطين خلال الفترة من العام 2000 حتى العام 2006، وتم الحصول البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية، واختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون.

¹ اليمن سعادة، 'إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة ' مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة المالية، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008

² حسين أحمد دحدوح، "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة دمشق سوريا، 2008.

³ سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم 07"، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل، 2008

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إعطاء قائمة تدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل.

في هذه الدراسة تم ربط التدفقات النقدية وعوائد الأسهم أما بالنسبة لإضافة من خلال هذا البحث تم التركيز على تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء والعمارة أم البواقي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية التقييم الربحية والسيولة. هاجر محمد صالح حسين، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009.¹

- هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية والتعرف على مدى إهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي تمثلت مشكلة البحث بمدى إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عن طريقها تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
- أن القوائم المالية لا تمثل مصدرا كافيا لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة ما لم يتم إجراء التحليل المالي عليها؛
 - التحليل المالي يساعد الإدارة في القيام بوظائفها بكفاءة ويوفر مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي. من أهم توصيات هذه الدراسة:
 - الاهتمام بالتحليل المالي حيث يجب على إدارة البنك الزراعي السوداني تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي للقوائم باستخدام أشخاص متخصصين؛
 - على إدارة البنك استخدام التحليل المالي بشكل أوسع حتى يتم الاستفادة من نتائجه في معرفة اتجاهات الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

¹ هاجر محمد صالح حسين، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009

دراسة سامح مؤيد العطوط ومفيد ظاهر، "أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للسهم" دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد الواحد والعشرون، 2010.¹

تناولت هذه الدراسة اختبار أثر التدفقات النقدية على العوائد العادية للأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وعلى اعتبار أن عوائد الأسهم تتأثر بكثير من العوامل منها التدفقات النقدية التي تحققها المؤسسة، شملت الدراسة مجموعة مؤسسات داخلية في تكوين مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها الآتي:

- عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؛

- عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية مما يعني وجود عوامل أخرى تؤثر على أسعار الأسهم في السوق.

في هذه الدراسة قدم الباحثان محاولة لربط عوائد الأسهم بالتدفقات النقدية في سوق فلسطين أما بالنسبة للإضافة من خلال هذا البحث تم التركيز على تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء والعمران أم البواقي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الربحية والسيولة.

دراسة حليلة فولاني، "جدول التدفقات النقدية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي بجامعة قاصدي مباح ورقلة، 2014.²

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الإضافات التي قدمها جدول تدفقات الخزينة بالنسبة للقوائم المالية الأخرى ومدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، وتمت هذه الدراسة عن طريق تصميم استبيان بعدها تم جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS حيث تكونت عينة الدراسة من المحاسبين المهنيين والأكاديميين وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها:

- التطورات المحاسبية ساهمت بشكل كبير في تغيير ومعالجة بعض الميادين كما قامت بتحسين مخرجاتها فقد كانت في الأول تعتمد على الميزانية كمقياس للمركز المالي ثم تحول الاهتمام إلى قائمة الدخل ثم ظهرت قائمة التدفقات النقدية لما لها من أهمية في تحديد جانب السيولة الذي يهتم المتعاملين مع الكيانات الاقتصادية.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة جدول قيادة في يد المدراء تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة لأنه يمكن الإدارة المالية من التعرف على الانحرافات ومن ثم العمل على معرفة أسبابها وكيف يمكن معالجتها ويهدف أيضا إلى إعطاء مستعملي

¹ سامح مؤيد العطوط ومفيد ظاهر، "أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للسهم" دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد الواحد والعشرون، 2010

² حليلة فولاني، "جدول التدفقات النقدية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي بجامعة قاصدي مباح ورقلة، 2014

الكشوف المالية أساسا لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأموال. في هذه الدراسة ركزت الباحثة على مراحل ظهور قائمة التدفقات النقدية وإمكانية تطبيقها في ظل معايير المحاسبة الدولية أما بالنسبة لإضافة من خلال هذا البحث تم التركيز على تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء والعمران أم البواقي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الربحية والسيولة. لم يخل الموضوع من دراسات سابقة، كانت في مجملها حول طريقة الاعداد والعرض للتحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي.

مجدوب أحلام، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مراقبة التسيير، جامعة المسيلة 2013/2014¹

تناولت هذه الأخيرة مفاهيم مرتبطة بأدوات مراقبة التسيير في تقييم الأداء وخلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وظيفة مراقبة التسيير هي وظيفة مهمة داخل المؤسسة تسمح بالتأكد من استعمال الموارد المتاحة استعمالا فعالا في إطار أهداف المؤسسة ، وأن عملية تقييم الأداء تكون من أجل قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.

بن شتوح فاطمة الزهراء، دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، 2015/2016²

لخصت هذه المذكرة أن التحليل المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة من طرف المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، كما ذكرت أن القوائم المالية تساعد في تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل اكتشاف نقاط القوة وزيادة تعزيزها ونقاط الضعف من أجل تصحيحها.

¹ مجدوب أحلام، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مراقبة التسيير، جامعة المسيلة 2013/2014

² بن شتوح فاطمة الزهراء، دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، 2015/2016

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولاً:

Raikar Avinash V, Performance Analysis of Selected Cement Companies in India Using DEA Malmquist Productivity Approach. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research, Vol. (08), no(07), 2018¹.

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة تغير الدالة الحدية للإنتاج لمجموعة من شركات الاسمنت في الهند خلال الفترة (2012-2-13) إلى (2016-2017)، حيث طبقت الدراسة على عينة تتكون من 22 شركة اسمنت تقنية مغلف البيانات استخدمت لتحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة تتمتع بدالة إنتاجية عالية مقارنة بالشركات الصغيرة. كما أشارت الدراسة إلى أن كل عوامل دالة الإنتاج ذات قيمة تراجعية الأكل من المدراء والكفاءة المحلية.

ثانياً:

Elsayed, Ayman ,and Nabil Shabaan Khalil Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEA- CCR, BBC and SBM Models- Comparison with DP World Sokhna IOP Conference Series: Materials Science and Engineering . Vol.(245).No(4). IOP Publishing ,2017².

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة كفاءة و العوامل المؤثرة في تنافسية ميناء سفاجا في مصر خلال الفترة (2013-2004) وهذا باستخدام تحليل مغلف البيانات باستخدام مجموعة من النماذج التحليلية . طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات حيث تم استخدام سبعة مدخلات:

عدد المراس (جمع مرسى السفينة)، والمنطقة النهائية للسفينة، والمخزون، وعدد المعدات، وطول المرسى، والمسافة الكلية للميناء وعمق المرسى، وعدد العمال. أما المخرجات فتتمثلت في الحاويات، ونقل البضائع، والسفن المطلوبة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة المسجلة للميناء خلال فترة الدراسة كانت حوالي 0.39 حيث تعتبر جد ضعيفة، كما أوضحت الدراسة إلى وجود فائض في المدخلات يقابله عجز في المخرجات.

حيث أوضحت الدراسة أنه راجع للاستغلال غير الكفئ للموارد التقنية وكذلك للاستخدام غير الجيد للعمال.

¹ Raikar Avinash V, **Performance Analysis of Selected Cement Companies in India** Using DEA Malmquist Productivity Approach. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research , Vol.(08),no(07),2018

² Elsayed, Ayman ,and Nabil Shabaan Khalil **Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEA- CCR, BBC and SBM Models-Comparison with DP World Sokhna IOP Conference Series: Materials Science and Engineering . Vol.(245).No(4). IOP Publishing ,2017.**

ثالثا:

Ndegwa,V.N , Njenga,E.N ,Nakhungu ,R , Langat, N, Mani , P, Ndeda, R.S , Kiarie, N.N , Mwangi, E.N, Kathungu,R, Mutheu, E. and Cherobon, V. Energy Use Efficiency in Kenya's Cement Industry. Master degree, Science of Economic and Arts, University of Nairobi, kenya, 201¹6.

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة كفاءة استخدام الطاقة (الاستغلال الأمثل للطاقة) لمجموعة من شركات الاسمنت في كينيا، حيث تم دراسة ثلاثة مدخلات تتمثل في حجم الشركة، ونوعية رأس المال البشري ورأس المال المادي والذي يتمثل في الآلات والمعدات الجديدة، وأخيرا نسبة رأس المال على الطاقة المستهلكة، أما المخرجات فتمثلت في صافي المبيعات.

استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات وطريقة الانحدار ذو الاحتمال الشرطي (Probit) لتحديد كفاءة استغلال الطاقة، مع العلم أن الدراسة تمت على ثلاث شركات خلال الفترة ما بين (2004-2014). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدم كفاءة في استغلال الطاقة (الاستغلال الأمثل للطاقة) لشركات الاسمنت قيد الدراسة، وهذا يعود للاستغلال غير الأمثل للطاقة من قبل هاته الشركات. هاته الدراسة أضافت منهجية (Tobit) وهذا لتحديد المتغيرات المسؤولة عن كفاءة استغلال الطاقة في هاته الشركات. ولقد توصلت النتائج أن نوعية رأس المال البشري لديه اثر ايجابي و ذو معنوية إحصائية على كفاءة استغلال الطاقة لشركات الاسمنت في كينيا. ومنه خلصت الدراسة على انه كلما اختارت الشركات عمال وموظفين ذو كفاءة مهنية وفنية عالية كلما حققت كفاءة في استغلال الطاقة (الاستغلال الأمثل للطاقة) وبالتالي تقلل من تكاليف الطاقة المهذرة والناجحة عن سوء التسيير ومنه تزيد مبيعات وأرباح الشركة.

رابعاً:

Baskaya Z, Ozturk BA. Measuring Financial Efficiency of Cement Firms Listed in Istanbul Stock Exachance Via Fuzzy Data Envelopment Analysis . Muhasebe ve Finansman Dergisi, Vol 54,No.01,April 2012².

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها: مقارنة الكفاءة المالية لمجموعة من شركات الاسمنت في تركيا وذلك بالاعتماد على النسب المالية، واستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات لتقييم الأداء المالي لهاته الشركات.

حيث استخدمت هاته الدراسة أربعة مدخلات تتمثل في : النسبة الحالية، نسبة السيولة ، النسبة النقدية ، نسبة الرافعة المالية. و استخدمت أربع مخرجات تتمثل في : هامش ربح الأصول ،هامش أرباح الأسهم، هامش صافي الربح، هامش النمو.

¹ Ndegwa,V.N , Njenga,E.N ,Nakhungu ,R , Langat, N, Mani , P, Ndeda, R.S , Kiarie, N.N , Mwangi, E.N, Kathungu,R, Mutheu, E. and Cherobon, V. Energy Use Efficiency in Kenya's Cement Industry. Master dissertation, Nairobi ,kenya,201 6.

² Baskaya Z, Ozturk BA. Measuring Financial Efficiency of Cement Firms Listed in Istanbul Stock Exchange Via Fuzzy Data Envelopment Analysis. Muhasebe ve Finansman Dergisi, Vol 54,No.01,April 2012

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النسب المالية تعتبر معيار جيد لمقارنة الأداء المالي للشركات ومقارنتها ببعض، حيث أن الأداء المالي يزيد من تنافسية الشركة ويعتبر كأداة فعالة لزيادة الإنتاجية. على الرغم من ذلك، نتائج الدراسة بينت ان هناك شركات كانت غير كفأة ويعود السبب لارتفاع تكاليف المدخلات لهاته الشركات، حيث قدمت الدراسة بعض التوجيهات لزيادة الكفاءة عن طريق تخفيض التكاليف وزيادة المبيعات.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من خلال التطرق الى الدراسات السابقة المحلية منها والعربية أو الأجنبية ذات الصلة بالدراسة الحالية التي سعت الى التعرف على تقييم وتشخيص الأداء المالي في المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، تبين انه يوجد اوجه اتفاق وكذلك أوجه اختلاف للدراسة الحالية مع سابقتها من الدراسات في جوانب عديدة، وفيما يلي استعراض لذلك:

جدول رقم: (1.1) مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
من حيث الزمان والمكان	أُنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2022/2021 اما بالنسبة لحدود المكانية فكانت في المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار	اغلبها تمت في بيئة عربية وكانت من سنوات 2012 الى 2018 حيث شملت الدراسات الأماكن التالية: السودان، الجزائر، سوريا، فلسطين، كينيا، الهند
من حيث العينة	ركزنا في دراستنا على مجموعة من القوائم المالية المتتالية الخاصة ب المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار	ركزت مختلف الدراسات كذلك على عينات مختارة أي موجهة الى مجموعة قوائم مالية لمجموعة من مؤسسات عمومية وخاصة في مختلف القطاعات.
من حيث أداة الدراسة	حاولنا في دراستنا الاعتماد على المقابلة وتحليل البيانات من خلال أدوات والمؤشرات المالية	استخدمت معظم الدراسات تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية، أيضا التحليل عن طريق الإستبيان.
من حيث نوع القطاع	استهدفت الدراسة قطاع الخدمات حيث كانت الدراسة على مؤسسة ذات طابع اقتصادي وهي المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار	تنوعت وتباينت الدراسات بين القطاع العمومي والاقتصادي وهذا ما يعطي لدراستنا أكثر مصداقية
من حيث المتغيرات	اعتمدت دراستنا على عدة متغيرات والتي تساعد في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة محل الدراسة.	تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها: - تقييم الإداء المالي. - اتخاذ القرار من وجهة النظر الإستراتيجية

<p>- التطورات المحاسبية</p> <p>- المؤشرات المالية</p> <p>- جدول تدفقات الخزينة</p> <p>- أدوات التحليل المالي.</p>		
<p>هدفت معظم الدراسات السابقة الى الوقوف على معرفة اثر عوامل تقييم الأداء المالي و التحليل المالي على تنمية الثروة و اتخاذ القرار.</p>	<p>تهدف دراستنا الى تقييم الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة</p>	<p>من حيث الهدف</p>

المصدر: من اعداد الطالبين

من حيث الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الطالبان من الدراسات السابقة في جوانب عدة منها:

- ❖ بناء فكرة الدراسة، حيث تم التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.
- ❖ اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- ❖ زود الباحثان بأسماء العديد من الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي سهلت بناء طار النظري للبحث الحالي واثرائه بمعلومات حديثة ومهمة.
- ❖ بناء أداة الدراسة المستخدمة وهي التحليل وتحديد ملامحها.
- ❖ تحديد الأساليب والمؤشرات المناسبة المناسبة.

خلاصة الفصل:

مما سبق لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد وضحت أكثر، خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة، هذا الشيء يتطلب استخدام أنواع جديدة من الأدوات المالية، من أجل تقييم أداء مالي ناجح للشركة، خاصة وأن المناهج التقليدية في التقييم أصبح لا يحقق الإجماع من طرف المستثمرين وأصحاب الحقوق، نظرا لإبتعاد ناتج الدراسة عن ماهو حقيقي.

حيث لم تعد تعبر بصفة حقيقية عما تعانيه الشركة من مشاكل قد تعصف في المستقبل بمختلف مشاريعها الإستثمارية والتنمية، لهذا فإن مؤشرات التحليل المالي أصبحت عنصر هام للمسييرين لتقديم نظرة صحيحة على حال المؤسسات الاقتصادية.

ثم تطرقنا الى أهم الدراسات السابقة التي تقاطعت وموضوعنا وهذا من أجل كسب موضوعنا شمولية أكثر حيث تطرقنا الى الدراسات العربية و الأجنبية وعلاقة دراستنا بمختلف الدراسات الأخرى، أيضا ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى .

ومن خلال ما سبق وما تم التعرف عليه في الفصل السابق، نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن تأثير استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار خلال سنوات الدراسة؟، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على

المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

- ENSP -

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار - ENSP -

تمهيد

وبما أن التحليل المالي يعد أداة تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، فإن عملية التقييم المالي تعد وسيلة و أداة في يد المسير المالي لتحليل مختلف أنشطة المؤسسة، بحيث يستخدم مجموعة من النسب و المؤشرات المالية بهدف قياس أداء المالي و أخذ نظرة حول وضعية المؤسسة و كفاءة ادارتها في تسيير الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف المشروع و تلبية رغبة المساهمين، لذ في هذاالفصل سنتطرق الى الجانب التطبيقي من خلال قياس الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الس مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: مجتمع وبيانات الدراسة؛

المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي على المؤسسة.

المبحث الأول: مجتمع وبيانات الدراسة

يحتوي هذا المبحث على مطلبين، الأول يتعلق بالطريقة المعتمدة في الدراسة، والثاني يتعلق بأداة الدراسة وأساليب التحليل.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة (مجتمع الدراسة):

أولاً: تعريف المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

إن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (م. و. خ.) هو واحد من أهم الفروع الإستراتيجية المنبثقة عن المؤسسة الأم سوناطراك، حيث يزاول نشاطه في المجال البترولي أين تكمن مهمته الأساسية في توفير خدمات ذات طابع بترولي.

ثانياً: نشأة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

أنشأت المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) بموجب المرسوم رقم 81-174 الصادر في الفاتح أوت 1981 المتعلق بإعادة هيكلة قطاع الطاقة والصناعات البتروكيميائية في الجزائر، فهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يتمثل في مؤسسة ذات أسهم، رأس مالها يبلغ 8 000 000 000 دج تساهم فيه مؤسسة سوناطراك بنسبة 100% وهي مجمع بترولي له رأس مال كبير من الخبرة والمهارة المتراكمة منذ أكثر من 30 سنة في مجال خدمات الآبار يبلغ تعداد عمالها أكثر من 3000 عامل يقع المقر الاجتماعي للمؤسسة بمدينة حاسي مسعود البترولية ولاية ورقلة ص.ب. 183. الشكل رقم (3-1) بطاقة فنية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار: أسم الشركة وغرضها الاجتماعي: المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (م. و. خ أ)¹.

الشكل (1.2): بطاقة فنية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

- أسم الشركة وغرضها الاجتماعي: المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار م. و. خ. آ (E.N.S.P)
- الشركة الأم: سوناطراك 100 %
- الشكل القانوني: مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي (Spa /EPE)
- رأس المال الاجتماعي: شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي 8 000 000 000 دج ما يعادل 80 000 سهم
- عدد العمال: أكثر من 2 850 عامل سنة 2014
- رقم السجل التجاري: 99B 0122445 بتاريخ: 2009/07/12
- الرقم الضريبي: 12220114552121
- عنوان ومقر الشركة: المنطقة الصناعية، ص.ب. 82، حاسي مسعود، 30500، ولاية ورقلة
- المقرات الرئيسية: الجزائر /حاسي مسعود.

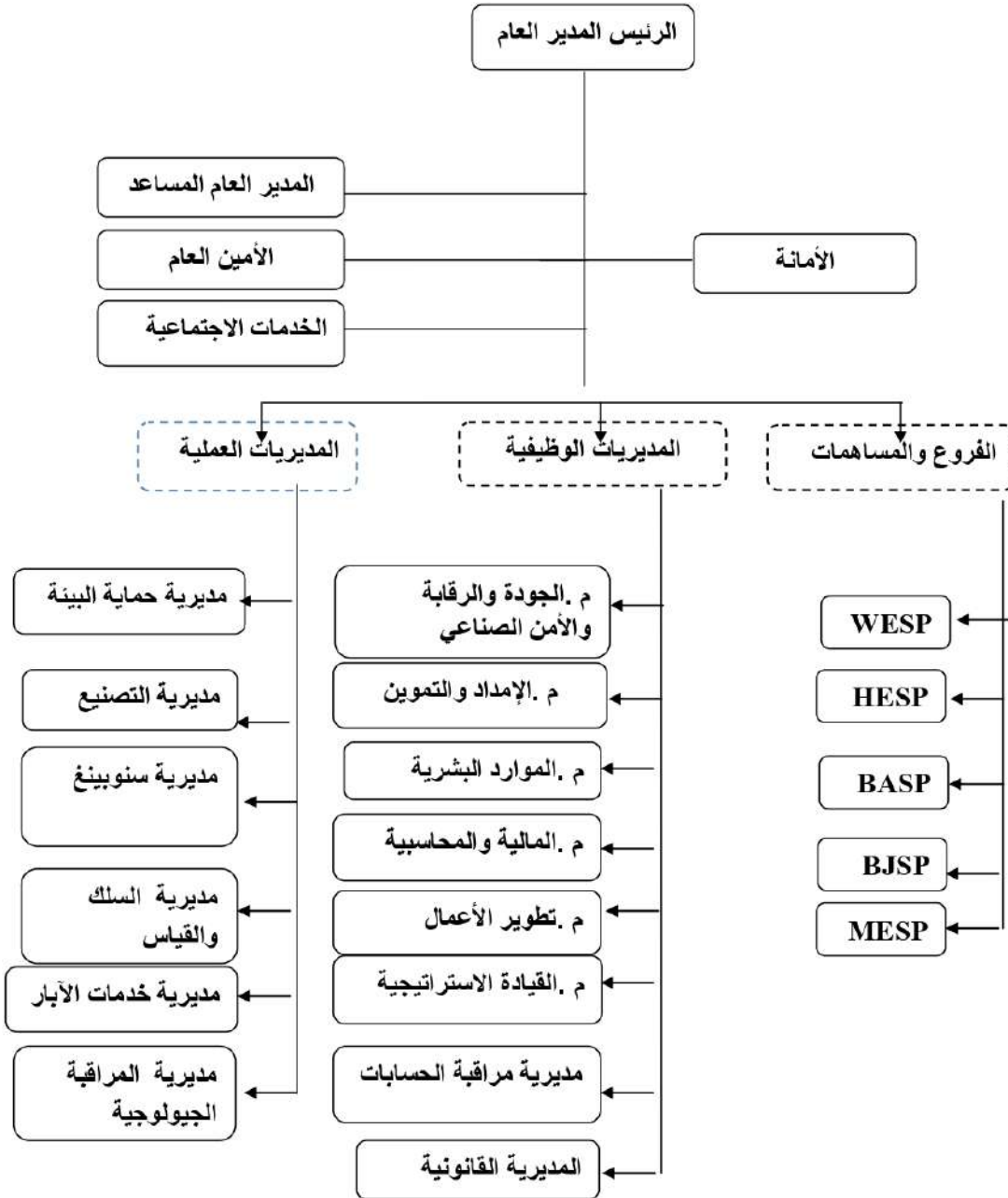
المصدر: من إعداد الطالبين من وثائق المؤسسة

¹ مقابلة مع مسؤول الشؤون القانونية بالمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار السيدة: سليمان زهير.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

إن الهيكل التنظيمي ما هو إلا عبارة عن البناء الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والمصالح التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف والتسلسل القيادي، ويبين أشكال الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل المؤسسة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(2-2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة

رابعاً: عرض الهيكل التنظيمي

أ. الإدارة العليا (المديرية العامة): وتتكون من الرئيس المدير العام والمدير العام المساعد ومساعد الرئيس المدير العام والأمانة العامة، تقوم المديرية العامة بقيادة مجمع م. و. خ. آ تبعاً لأربعة محاور بحضور أعضاء التسيير الإداري:

- التوجهات الإستراتيجية الكبرى للمجمع؛
- تسيير المشاريع؛
- تسيير الموارد البشرية؛
- ضمان التنسيق.

تعنى الإدارة العليا بالمهام الآتية:

- المفاضلة بين البدائل الإستراتيجية وإتخاذ القرار الإستراتيجي الأمثل ومتابعة مدى تحقيقه بالإضافة للتسيير العام للمجمع؛
- تسيير الموارد المالية والإستغلال الأمثل لها؛
- خلق نوع من الإتصال والإنسجام بين وحدات المجمع.

ب. الإدارة الوسطى: (المديرية التقنية والمديرية الوظيفية)

المديرية الوظيفية:

- مديرية حماية البيئة

تتمثل أهم وظائفها في:

- قيادة وتطوير كل الأنشطة الداخلة في تنظيف الأحواض (معالجة الغاز، تسريب كل الرواسب إزالة الزيوت)؛
- تطوير نشاطات تنظيف الأحواض حسب الطلبات.

● مديرية الموارد البشرية

من أهم وظائفها:

- التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة؛
- المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية؛
- العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية؛
- السعي قدماً على تنظيم وتأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

● مديرية المالية والمحاسبية

تتجلى مهامها فيما يلي:

- إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبة والمالية؛
- التنسيق بين الإدارات المختلفة للمؤسسة من جهة والإدارة العامة من جهة أخرى بالسهر على تطبيق القرارات في الإطار (القانوني، المحاسبي والمالي)؛
- تحقيق برنامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.

● مديرية الإمداد والتموين

تتلخص أشغالها في:

- تحقيق برامج التموين على المستوى الخارجي والداخلي في أحسن الظروف (تكاليف، مدة، نوعية)؛
- المساهمة في تحقيق برامج الاستثمارات المرتبطة بوسائل الإنتاج؛
- تسيير الذمة المالية على المدى البعيد (الاستلام، التسليم، الجرد، البيع، التنازل)؛
- تقديم كل الاحتياجات الضرورية المتعلقة بالإيواء، الإطعام، النقل؛
- إتاحة كل المواد الاستهلاكية (معدات وأدوات مكتبية، أدوات التنظيف الضرورية، معدات طبية، عتاد العمل والصيانة المخصص لجميع وحدات المؤسسة)؛
- تضمن وسيلة نقل العمال الدائمين، لاسيما الذين يعملون بصفة دورية.

● المديرية القانونية

تتلخص أشغالها في تقديم الاستشارات القانونية ودراسة جميع المشاكل والقضايا ذات الطابع القانوني التي تتعرض للمجمع وفروعه و العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها وفق القوانين والتشريعات الجزائرية بالإضافة إلى التفاوض بشأن الصفقات.

● مديرية تطوير الأعمال

تتمثل أهم وظائفها في:

- إعداد مخطط التسويق وفقا للسياسة المتبعة في المجمع؛
- التأكد من صحة المعاملات ومتابعة العقود والصفقات المبرمة؛
- دراسة البيئة الداخلية والخارجية بغرض الكشف عن نقاط الضعف ونقاط القوة للمجمع لاسيما الفرص والتهديدات المرتبطة بأنشطة ووظائفه.

● مديرية القيادة الإستراتيجية

تتجلى مهامها فيما يلي:

- تسيير وربط بصفة إيجابية لكل الموارد المتاحة؛
- التأكد من تنسيق المخططات المعدة مع وحدات المؤسسة ومدى تطابقها مع أهداف المؤسسة على المدى البعيد؛
- جمع وتحليل وتقييم مختلف تقارير العمل والتسيير في تقديمها في المدة والوقت المحدد؛
- إنجاز وتنظيم الاتصالات بين مختلف الفرع للمجمع؛
- اقتناء وتسيير وسائل الاتصالات؛
- صيانة وسائل الاتصالات.

المديرية التقنية:

● مديرية القياس والخدمات اللاسلكية **Wirline/Welltesting**

- فحص الآبار؛
- أعمال تركيب وفصل الصمامات (valves) واخذ العينات والقياسات والتي يتم تنفيذها بطريقة ميكانيكية؛
- قياس الضغط في عمق البئر وذلك باستخدام جهاز أميرادا موجه للتسجيل؛
- إزالة الرواسب؛
- التنظيف والكشط داخل الأنابيب.

● مديرية سنوبينغ **snubing**:

هو قسم مهم جدا يستعين بوحدة وآلات تعمل ضد ضغط البئر وهي عملية تجرى على الآبار التي تعاني من الانسداد أو الخروج المفاجئ للسائل الموجود داخل البئر ويستعمل في هذه العملية خليط كيميائي على شكل طين لإخماد البئر وتعد من أخطر العمليات على الآبار إضافة إلى نزع الشوائب من قاعدة البئر.

● مديرية الأمن والوقاية:

- صيانة ومتابعة المنشآت البترولية على السطح؛
- نضام الأمن والصحة والوقاية والبيئة؛
- تطبيق المعايير ISO الدولية حول أنظمة الوقاية والأمن والصحة والبيئة.

● مديرية خدمات الآبار:

- صيانة ومتابعة الآبار؛
- التعامل مع حالات التآكل؛
- فحص وصيانة المنشآت البترولية؛

- متابعة وصيانة المبادلات الحرارية.
- مديرية المراقبة الجيولوجية:
- متابعة ومراقبة عمليات الاستكشافات الجيولوجية؛
- وضع قاعدة بيانات للبر؛
- تطوير خدمات جديدة مرتبطة بتحليل مائع الحفر؛
- جمع ومعالجة وترجمة المعطيات الجيولوجية خلال عملية الحفر.
- مديرية التصنيع

تتلخص أشغالها في:

- تصنيع وتطوير كل الأنشطة المتعلقة بوسائل التنقيب وخدمات وأشغال الآبار

المطلب الثاني: تجميع أدوات الدراسة:

الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل القيام بدراستنا، ومن أجل المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى العينة المكانية والزمانية للدراسة، ولإتمام ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة، بطرح أسئلة إستقصائية، والتي تمت في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

الفرع الثاني: الأساليب المستخدمة في معالجة الدراسة

أولاً: المقابلة الشخصية

من أجل دراستنا قمنا بإستعمال أداة المقابلة مع عدة مسؤولين في قسم المالية والمحاسبة، معتمدين في ذلك على أسئلة إستقصائية وجهت لكل منهم، حول التحليل المالي ومدى الإهتمام بماذا الجانب من طرف القائمين على وظيفة التسيير المالي في المؤسسة، حيث سمحت لنا هذه الأداة إتاحة الفرصة للإجابة على عدة أسئلة، تساعد في الحكم على واقع الأداء المالي للمؤسسة.

ثانياً: التحليل

وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المتمثلة في: نسب المردودية، نسب السيولة ... الخ.

ثالثاً: وثائق المؤسسة

وإعتمدنا ايضاً في دراستنا على وثائق المؤسسة المتمثلة في القوائم المالية،

رابعاً: عرض الميزانيات المختصرة

تتمثل الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 في:

الجدول (1.2): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2014-2018)

الأصول	2018	2017	2016	2015	2014
الأصول الثابتة	20 890 362 616,62	20 381 411 774,21	17 227 057 891,58	15 873 712 955,93	13 623 997 476,01
قيم الإستغلال	4 976 798 769,71	4 853 464 113,98	4 019 813 984,07	3 761 082 088,10	2 563 142 650,96
قيم قابلة للتحويل	10 656 763 802,72	14 911 343 750,74	13 807 720 151,35	8 791 915 573,29	9 570 082 030,30
القيم الجاهزة	14 809 928 128,93	6 544 716 220,92	4 287 632 753,64	6 553 307 127,99	5 864 570 049,49
الأصول المتداولة	30 443 490 701,36	26 309 524 085,64	22 115 166 889,06	19 106 304 789,38	17 997 794 730,75
مجموع الأصول	51 333 853 317,98	46 690 935 859,85	39 342 224 780,64	34 980 017 745,31	31 621 792 206,76

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

الجدول (2.2): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2014-2018)

الخصوم	2018	2017	2016	2015	2014
الأموال الخاصة	45 363 726 228,96	40 423 272 247,73	35 491 310 413,43	31 407 042 716,36	27 879 051 186,95
الديون طويلة الأجل	9 425 000,00	25 025 000,00	9 425 000,00	0,00	0,00
الأموال الدائمة	45 373 151 228,96	40 448 297 247,73	35 500 735 413,43	31 407 042 716,36	27 879 051 186,95
الديون قصيرة الأجل	6 978 838 124,63	7 788 677 913,00	6 596 462 516,86	5 801 450 318,27	5 769 250 037,71
مجموع الخصوم	52 351 989 353,59	48 236 975 160,73	42 097 197 930,29	37 208 493 034,63	33 648 301 224,66

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي على المؤسسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أربع مطالب المتمثلة في عرض وتحليل أدوات خلق القيمة (انشاء الثروة)، السياسة الاستثمارية، السياسة التمويلية، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، الرفعة المالية.

المطلب الأول: عرض وتحليل أدوات انشاء الثروة (خلق القيمة)

يتعلق خلق القيمة بصفة جوهرية وفي المقام الأول بقيمة المؤسسة وتحسين أدائها فهو يعتبر أحد المقاييس والمؤشرات المهمة في قياسها، ومن مؤشرات قياس خلق القيمة:

- ✓ تحليل الهوامش (الأرصدة الوسيطة للتسيير).
- ✓ أثر المقص.
- ✓ النقطة الميتة (عتبة المردودية).

الفرع الأول: تحليل الهوامش

ستتطرق في هذا الفرع الى تحليل الارصدة الوسيطة للتسيير، المتمثلة في:

الجدول(3.2): رقم الأعمال للفترة (2014-2018)

رقم الأعمال									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
18 366 492 098,16	0,03	19 000 748 663,77	0,15	21 797 662 550,52	0,05	22 910 353 567,55	0,04	23 881 179 239,60	رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (3.2) أن المؤسسة تزيد من طاقتها الانتاجية من سنة 2014، 2015 ما نفسره بزيادة الطلب على خدماتها، ونفسر انخفاض معدل النمو في 2016 وهذا يعود لانخفاض في رقم الأعمال وهذا مما يدل أن هناك علاقة طردية بين رقم الأعمال والانتاج فكلما زاد رقم الاعمال زاد الانتاج، ليعاود الإرتفاع من جديد تدريجيا سنة 2017، 2018.

الجدول(4.2): النواتج للفترة (2014-2018)

النواتج									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
23 573 861 004,37	0,01	23 905 622 193,62	0,13	26 908 327 940,50	0,03	27 708 852 750,45	0,04	28 717 020 489,53	إجمالي النواتج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن المؤسسة تحقق نموا في رقم الأعمال من سنة 2014 إلى غاية 2018 وتوسع في السوق (زيادة طلب على أعمال اشغال في الابار) وهذا المؤشر هو إنعكاس لزيادة الانتاج ويعطي المؤسسة أفضلية كبيرة في امكانية تمويل احتياجاتها المالية ذاتيا، إلا أن معدل النمو بين السنوات يشهد تذبذب والذي سنحاول تفسيره في المؤشرات المقبلة.

الجدول(5.2): القيمة المضافة للفترة (2014-2018)

القيمة المضافة									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
13 998 777 696,45	0,04	14 624 944 933,91	0,14	16 737 471 394,05	0,07	17 907 859 763,60	0,05	18 865 555 870,15	القيمة المضافة
-		626 167 237,46		2 112 526 460,14		1 170 388 369,55		957 696 106,55	تغير القيمة المضافة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-5) إن قيمة مضافة محققة من طرف مؤسسة خلال سنوات الثلاث موجب وفي ارتفاع مما يدل أن المؤسسة قادرة على خلق ثروة صافية كافية لتغطية مختلف تكاليف الاستغلال، وكان معدل النمو سنة 2015

بمعدل: 5% ارتفع المعدل نمو في سنة 2016 بمعدل 14% وذلك تبعاً للارتفاع في نمو الإنتاج ورقم الأعمال، لينخفض في السنوات الموالية ليصل إلى 5% سنة 2018، وذلك تبعاً للانخفاض في نمو الإنتاج.

الجدول (6.2): مصاريف المستخدمين للفترة (2014-2018)

نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
8 681 063 458,51	-0,02	8 517 445 561,72	0,07	9 083 599 002,58	0,01	9 129 608 994,13	0,02	9 350 374 942,01	مصاريف المستخدمين

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال رقم (2-6) أن تكاليف مستخدمين في انخفاض و نلاحظ انخفاض معدل النمو سنة 2015 بمعدل 2%، ليرتفع معدل نمو سنة 2016 تم ينخفض سنة 2017 ليصل إلى 1% وذلك أقل من معدل نمو 2018، وهذا يدل على زيادة في تكاليف مستخدمين بمعدل بطيء خلال سنة 2013-2014، ويعود سببه لزيادة نشاط المؤسسة مما يؤدي إلى الزيادة في عدد العمال والتحفيزات والترقيات، ويعود سبب التذبذب بين انخفاض و زيادة في التذبذب في حجم النشاط بين السنوات 2016-2018.

الجدول (7.2): نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة للفترة (2014-2018)

نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
8 681 063 458,51	-0,02	8 517 445 561,72	0,07	9 083 599 002,58	0,01	9 129 608 994,13	0,02	9 350 374 942,01	مصاريف المستخدمين
13 998 777 696,45	0,04	14 624 944 933,91	0,14	16 737 471 394,05	0,07	17 907 859 763,60	0,05	18 865 555 870,15	القيمة المضافة
0,62		0,58		0,54		0,51		0,50	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-7) نلاحظ أن نسبة قيمة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وهذا مقارنة القيمة المضافة، وهذا يدل على أن المؤسسة تلجأ إلى مؤسسات المناولة في تغطية تكلفة المستخدمين وهذه سياسة لتخفيض مصاريف المستخدمين لديها.

الجدول (8.2): تغير الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة (2014-2018)

تغير الفائض الإجمالي للاستغلال									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
4 862 183 295,56	0,16	5 648 376 015,94	0,27	7 159 503 074,37	0,16	8 281 382 864,22	0,08	8 947 688 160,02	EBE
-		786 192 720,38		1 511 127 058,43		1 121 879 789,85		666 305 295,80	تغير EBE

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (8.2) أن معدل نمو إجمالي فائض استغلال في تزايد مستمر من سنة 2014 إلى سنة 2016 وهذا يعود للارتفاع رقم الاعمال و EBE في سنوات الدراسة.

الجدول(9.2): نسبة إجمالي فائض الاستغلال الى رقم الأعمال للفترة (2018-2014)

نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
4 862 183 295,56	0,16	5 648 376 015,94	0,27	7 159 503 074,37	0,16	8 281 382 864,22	0,08	8 947 688 160,02	إجمالي فائض الاستغلال
18 366 492 098,16	0,03	19 000 748 663,77	0,15	21 797 662 550,52	0,05	22 910 353 567,55	0,04	23 881 179 239,60	رقم الأعمال
0,26		0,30		0,33		0,36		0,37	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (9.2) أن معدل نمو إجمالي فائض استغلال في تزايد مستمر من سنة 2014 إلى سنة 2016 ليصل الى 27%، ثم انخفض في السنوات الموالية ليصل الى 8% وهذا يعود للارتفاع رقم الاعمال و EBE في سنوات الدراسة، ونلاحظ أن معدل إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال في تزايد طيلة سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين رقم الأعمال وفائض إجمالي الإستهلاك الذي يمثل نتيجة دورة الإستهلاك، أيضا أن المؤسسة قادرة على انشاء الثروة.

الجدول(10.2): تغير نتيجة الإستهلاك للفترة (2018-2014)

تغير نتيجة الإستهلاك									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
4 456 513 109,03	0,04	4 617 966 710,40	0,33	6 133 537 081,95	0,19	7 273 101 037,68	0,03	7 487 076 782,43	نتيجة الإستهلاك
-		161 453 601,37		1 515 570 371,55		1 139 563 955,73		213 975 744,75	تغير نتيجة الإستهلاك

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: من خلال الجدول (10.2) نلاحظ أن نتيجة الإستهلاك في تزايد خلال الفترات: 2015-2014، ثم انخفضت وبشكل ملحوظ مباشرة في الفترات من 2018-2016، وهذا يعود للارتفاع مخصصات اهتلاك ونمو إجمالي فائض الاستغلال.

الجدول(11.2): تغير النتيجة المالية للفترة (2018-2014)

النتيجة المالية									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
4 571 404 117,44	0,03	4 695 887 434,86	0,32	6 210 373 534,28	0,19	7 362 634 674,73	0,03	7 573 891 376,43	النتيجة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-11) ان النتيجة المالية في ارتفاع طيلة سنوات الدراسة، ويعود سبب الارتفاع الى ارتفاع قيم الأعباء والايادات لهذه سنوات، هنا نقول أن المؤسسة تتحكم في وضعيتها المالية.

الجدول(12.2): النتيجة الصافية للفترة (2014-2018)

النتيجة الصافية									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
3 479 592 431,11	0,04	3 627 991 529,41	0,26	4 584 267 697,07	0,18	5 431 961 834,30	0,06	5 740 453 981,23	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-12) ان النتيجة الصافية في ارتفاع طيلة سنوات الدراسة، ويعود سبب ويرجع هذا الى تحكم المؤسسة في إيراداتها وابعائها.

الفرع الثاني: الرافعة التشغيلية

$$LE = \frac{\text{التغير النسبي لنتيجة الاستغلال}}{\text{التغير النسبي لرقم الاعمال}} = \text{رافعة التشغيلية}$$

$$\frac{RN - RN - 1}{CAHTN - CAHTN - 1} = \frac{RN - 1}{CAHTN - 1}$$

الجدول(13.2): الرافعة التشغيلية للفترة (2014-2018)

%	2018	%	2017	%	2016	%	2015	2014	
0,03	7 573 891 376,43	0,19	7 362 634 674,73	0,32	6 210 373 534,28	0,03	4 695 887 434,86	4 571 404 117,44	النسبة المئوية للتغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب
0,04	23 881 179 239,60	0,05	22 910 353 567,55	0,15	21 797 662 550,52	0,03	19 000 748 663,77	18 366 492 098,16	النسبة المئوية للتغير في المبيعات :
0,68		3,63		2,19		0,79			الرافعة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسس,

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-13) ان الرافعة التشغيلية في ارتفاع من سنة الى اخرى لتصل سنة 2017 الى 3.63 وهي أكبر من 0 وهذا يدل على أن الشركة تحقق رقم أعمال أعلى من نقطة التعادل، أي أن المؤسسة تحقق أرباحا، ثم انخفضت بشكل طفيف سنة 2018

الفرع الثالث: النقطة الميئة.

الجدول(14.2): النقطة الميئة للفترة (2014-2018)

عتبة المردودية					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
19 484 850 798,59	19 361 351 252,45	19 987 810 644,48	18 957 489 387,31	5 488 910 903,37	عتبة المردودية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-14) ان نشاط المؤسسة يتجاوز النقطة الميئة وعليه أن المؤسسة تحقق ربحا...

الفرع الرابع: تقنية اثر المقص.

الجدول(15.2): تقنية اثر المقص للفترة (2014-2018)

اثر المقص									البيان / السنوات
2014	معدل النمو	2015	معدل النمو	2016	معدل النمو	2017	معدل النمو	2018	
23 573 861 004,37	0,01	23 905 622 193,62	0,13	26 908 327 940,50	0,03	27 708 852 750,45	0,04	28 717 020 489,53	إجمالي النواتج
20 094 268 573,26	0,01	20 277 630 664,21	0,10	22 324 060 243,43	0,00	22 276 890 916,15	0,03	22 976 566 508,30	إجمالي الأعباء
1,17		1,18		1,21		1,24		1,25	النسبة

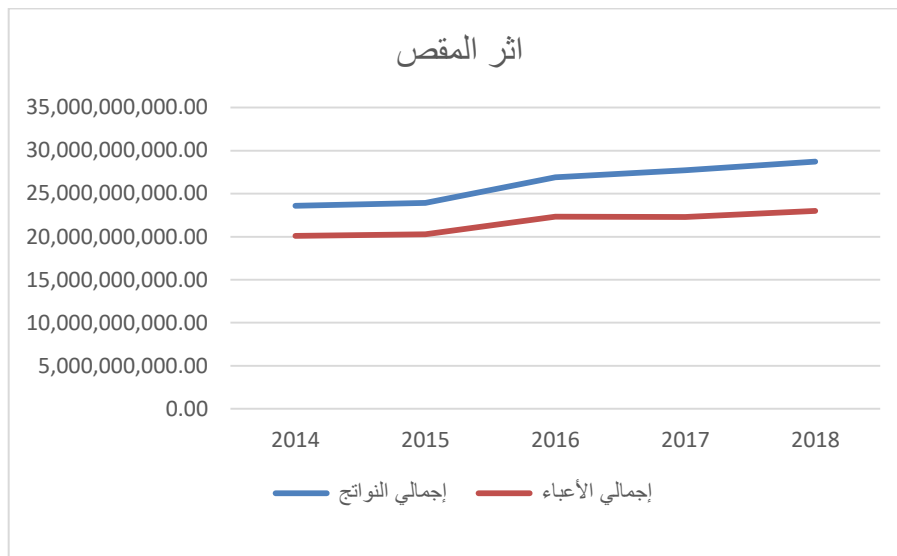
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-15) نلاحظ من خلال الشكل (2-3) الموضح أسفله ان التكاليف من

سنة 2014 الى 2016 في ارتفاع مع ارتفاع النواتج بنسبة أكبر، أما بالنسبة لسنتي 2017 الى 2018 تنخفض التكاليف

بسبب انخفاض استهلاك الدورة وتزايد النواتج وهذا يعود الى ارتفاع في رقم الأعمال..

الشكل(2-3): يوضح تقنية اثر المقص



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل السياسة الإستثمارية

سنتطرق في هذا المطلب الى أهم المؤشرات التي تدرس السياسة الإستثمارية داخل المؤسسة محل الدراسة، حيث سنتعرض

الى المؤشرات التالية:

- ✓ الميزانية الاقتصادية؛
- ✓ الاصل اقتصادي؛
- ✓ الاستدانة الصافية؛
- ✓ الإحتياج في رأس مال العامل.

الفرع الأول: الميزانية الاقتصادية

الجدول (16.2): الميزانية الاقتصادية للفترة (2014-2018)

الاستثمارات الصافية + الإحتياج في رأس مال العامل = الاصل اقتصادي

2018	2017	2016	2015	2014	الاستخدامات
16 796 124 997,49	16 056 428 342,16	15 178 032 812,11	14 344 053 398,47	12 077 747 213,32	الإستثمارات الصافية
4 976 798 769,71	4 853 464 113,98	4 019 813 984,07	3 761 082 088,10	2 563 142 650,96	المخزونات
9 960 347 606,50	14 286 216 193,02	13 133 367 800,21	8 453 730 399,41	9 116 224 957,74	حقوق الاستغلال
2 425 375 335,89	2 926 713 648,09	2 352 085 989,67	2 232 128 788,81	2 382 857 123,66	ديون الاستغلال
12 511 771 040,32	16 212 966 658,91	14 801 095 794,61	9 982 683 698,70	9 296 510 485,04	BFR
29 307 896 037,81	32 269 395 001,07	29 979 128 606,72	24 326 737 097,17	21 374 257 698,36	الأصل الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

الاموال المستثمرة = الاموال الخاصة + الاستدانة الصافية

2018	2017	2016	2015	2014	الموارد
45 363 726 228,96	40 423 272 247,73	35 491 310 413,43	31 407 042 716,36	27 879 051 186,95	الأموال الخاصة
-	-	-	-	-	الديون البنكية والمالية ق وم وط الاجل
-	-	2 000 000 000,00	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	التوظيفات المالية - المتاحات -
14 809 928 128,93	6 544 716 220,92	4 287 632 753,64	6 553 307 127,99	5 864 570 049,49	الاستدانة الصافية
- 14 809 928 128,93	- 6 544 716 220,92	- 6 287 632 753,64	- 9 053 307 127,99	- 8 364 570 049,49	الأموال المستثمرة
30 553 798 100,03	33 878 556 026,81	29 203 677 659,79	22 353 735 588,37	19 514 481 137,46	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الميزانية الاقتصادية رقم (2-16) ان الاصل الاقتصادي موجب و متزايد من سنة 2014 الى سنة 2017 مع انخفاض طفيف سنة 2018، وهذا يعود الى ارتفاع المستمر في الإحتياج في رأس مال العامل و الاستثمارات الصافية في سنوات الدراسة و نلاحظ ان الاموال المستثمرة موجبة و متزايدة من سنة 2014 الى سنة 2018، و هذه الزيادة تعود الى ارتفاع في الاستدانة الصافية و تدل هذه الميزانية الاقتصادية على جرد ممتلكات و ديون مؤسسة و تحديد الاحتياجات المالية

للمؤسسة وتحديد راس المال الضروري لتمويل عمليات الاستغلال، ونلاحظ ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة و الاموال الخاصة اكبر من الديون.

الفرع الثاني: الإحتياج في رأس مال العامل

الجدول(17.2): معدل نمو الإحتياج في رأس مال العامل للفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	
12 511 771 040,32	16 212 966 658,91	14 801 095 794,61	9 982 683 698,70	9 296 510 485,04	BFR
- 0,23	0,10	0,48	0,07		معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-16) ان المؤسسة حققت الإحتياج في رأس مال العامل موجب خلال فترة الدراسة، حيث سجل سنة 2014-2018 ارتفاعا قدر :. 41% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وانخفض هذا المعدل في سنة 2017 وقدر ب: 10% ، وهذا يعود الي انخفاض مخزونات المؤسسة من سنة الى اخرى وهذا يدل على ان استخدامات الاستغلال للمؤسسة غطت على موارد استغلال المؤسسة، ليرتفع من جديد سنة 2018 ليصل الى 23%، ويعود سبب ذلك الى ارتفاع طفيف في حجم ديون اتجاه الموردين.

المطلب الثالث: عرض وتحليل السياسة التمويلية

سنعرض من خلال هذا المطلب الأدوات المالية المتعلقة بقياس أداء السياسة التمويلية داخل المؤسسة وهذا عن طريق

النسب التالية:

نسبة التمويل الذاتي؛

نسب التمويل الخاص؛

نسب قابلية التسديد؛

نسبة الاستقلالية المالية.

الفرع الأول: نسبة التمويل الدائم

الجدول(18.2): نسبة التمويل الدائم للفترة (2014-2018)

نسبة التمويل الدائم					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
27 879 051 186,95	31 407 042 716,36	35 500 735 413,43	40 448 297 247,73	45 373 151 228,96	الأموال الدائمة
12 077 747 213,32	14 344 053 398,47	15 178 032 812,11	16 056 428 342,16	16 796 124 997,49	الأصول الثابتة
2,31	2,19	2,34	2,52	2,70	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: من خلال الجدول (2-17) نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم انخفضت في السنة 2015 مقارنة ب: 2014 بحيث كانت النسبة في سنة 2014 تقدر ب: 2.31% و في سنة 2015 تقدر ب: 2.19%، ثم بدأ في التزايد في السنوات،

وهي أكبر من 1 وهذا يدل على وجود رأس المال العامل الصافي موجب وهذا لأن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، حيث هذه النسبة تساعد المؤسسة لتجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة وهي حالة جيدة للمؤسسة.

الفرع الثاني: نسبة التمويل الذاتي

الجدول (19.2): نسبة التمويل الذاتي للفترة (2014-2018)

نسبة التمويل الذاتي					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
27 879 051 186,95	31 407 042 716	35 491 310 413	40 423 272 248	45 363 726 229	الأموال الخاصة
12 077 747 213,32	14 344 053 398,47	15 178 032 812,11	16 056 428 342,16	16 796 124 997,49	الأصول الثابتة
2,31	2,19	2,34	2,52	2,70	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: من خلال الجدول (2-18) نلاحظ أكبر من 1 يعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وتعتبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

الفرع الثالث: معدل قابلية التسديد

الجدول (20.2): معدل قابلية التسديد للفترة (2014-2018)

معدل قابلية التسديد					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
5 769 250 037,71	5 801 450 318,27	6 596 462 516,86	7 788 677 913,00	6 978 838 124,63	الديون
35 911 168 310,25	39 774 154 278,51	44 715 036 198,94	50 851 647 597,38	55 386 215 756,40	مجموع الأصول
0,16	0,15	0,15	0,15	0,13	معدل قابلية التسديد

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول (2-19) ان النسب أقل من 1 في سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن حقوق الغير مضمونة الا اذا وجدت ضمانات أخرى.

الفرع الرابع: نسبة الإستقلالية المالية

الجدول(21.2): نسبة الإستقلالية المالية للفترة (2014-2018)

نسبة الإستقلالية المالية					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
27 879 051 187	31 407 042 716	35 491 310 413	40 423 272 248	45 363 726 229	الأموال الخاصة
35 911 168 310,25	39 774 154 278,51	44 715 036 198,94	50 851 647 597,38	55 386 215 756,41	مجموع الخصوم
0,78	0,79	0,79	0,79	0,82	نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول (20-2) ان النسبة خلال 5 سنوات أكبر من 0,5، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي وتعتبر هذه الحالة جيدة و لها استقلالية مالية.

المطلب الرابع: عرض وتحليل المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة

سنعرض من خلال هذا المطلب الأدوات المالية المتعلقة بقياس أداء المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة داخل المؤسسة

وهذا عن طريق النسب التالية:

المردودية المالية؛

المردودية الإقتصادية؛

الرافعة المالية:

الفرع الأول: المردودية المالية:

الجدول(22.2): حساب المردودية المالية

المردودية المالية					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
3 479 592 431,11	3 627 991 529,41	4 584 267 697,07	5 431 961 834,30	5 740 453 981,23	النتيجة الصافية
27 879 051 186,95	31 407 042 716,36	35 491 310 413,43	40 423 272 247,73	45 363 726 228,96	الأموال الخاصة
12,48%	11,55%	12,92%	13,44%	12,65%	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم(21-2) ان مؤسسة حققت مردودية عالية موجب و متزايدة من سنة الى اخرى

خلال سنوات دراسة و هذا يعود الى ان الأموال الخاصة غطت النتيجة الصافية وهذا ما يدل على ان مؤسسة حققت مردودية

اجمالية بنسبة صافية جيدة وفي حالة مالية جيدة.

الفرع الثاني: المردودية الاقتصادية

الجدول (23.2): حساب المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
3 479 592 431,11	3 627 991 529,41	4 584 267 697,07	5 431 961 834,30	5 740 453 981,23	النتيجة الصافية
35 911 168 310,25	39 774 154 278,51	44 715 036 198,94	50 851 647 597,38	55 386 215 756,40	مجموع الأصول
9,69%	9,12%	10,25%	10,68%	10,36%	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-23) ان حققت مردودية اقتصادية موجبة ومتزايدة من سنة الى اخرى خلال سنوات دراسة و هذا يبين لنا مدى كفاءة في استخدام الموارد لجلب الأرباح ويمكن بما تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي، حيث انها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول نلاحظها ملائمة وجيدة.

الفرع الثالث: الرافعة المالية

الجدول (24.2): حساب الرافعة المالية

معدل الرافعة المالية					البيان / السنوات
2014	2015	2016	2017	2018	
0,12	0,12	0,13	0,13	0,13	المردودية المالية
0,10	0,09	0,10	0,11	0,10	المردودية الاقتصادية
-0.028	-0.024	-0.027	-0.028	-0.023	معدل الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال جدول رقم (2-24) ان مؤسسة حققت رافعة مالية سالبة من خلال سنوات الدراسة و هذا يعود ان مردودية الاقتصادية أكبر من مردودية المالية وهذا يدل على ان مردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة اي يجب على المؤسسة اللجوء الى الاستدانة أو الى موارد مالية بديلة.

خلاصة الفصل:

نستنتج مما سبق أن المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار تقوم بتنظيم سياستها المالية بهدف تحقيق أهداف الإدارة العليا و المتمثلة في تحقيق السيولة المالية الحسنة والوضعية المالية الجيدة .

وذلك من خلال دراستنا لمختلف المؤشرات المالية، حيث عند قياس أداة بناء الثروة وجدنا أن المؤسسة محل الدراسة لديها قدرة كبيرة و قوية على خلق القيمة وهذا بعد تطرقنا الى تحليل مختلف الهوامش، الرافعة التشغيلية و النقطة الميتة، كذا تقنية أثر المقص.

أيضا قمنا بدراسة سياستها الإستثمارية، عن طريق قياس أدائها الإقتصادي و مدى احتياج راس المال العامل ، فوجدنا أن المؤسسة قادرة على مواجهة مختلف التزاماتها وتغطية مختلف احتياجاتها.

بينما كانت السياسة التمويلية الخاصة بالمؤسسة جيدة، لكن من خلال مؤشر الرافعة المالية وجدنا أن المؤسسة في حاجة الى اللجوء الى سبل أخرى من أجل تجنب مختلف المخاطر المالية التي قد تواجهها مستقبلا .

أما فيما يخص المردودية فوجدنا أن لدى المؤسسة مردودية مالية تساعد في تغطية حاجات الملاك و المساهمين و تساهم في تحقيق كفاءة المشروع الإقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في التأكد من أن المؤسسة قامت بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، ويعبر تقييم الأداء المالي أيضا عن تشخيص وتقييم النتائج المحققة وقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، كما يعتبر تقييم الأداء المالي تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة.

تستخدم النسب المالية كأداة لتحليل الأداء المالي للمؤسسة بشكل واسع من قبل الباحثين والمحللين، كون هذه النسب لها محتوى معلومات تفيد في عدة مجاميع رئيسية هي السيولة، التوظيف، الربحية، السوق والمديونية وتعكس كل نسبة أداء ونشاط معين من أنشطة المؤسسة.

ومن هنا طرحنا الإشكالية التالية: ما هو واقع الأداء المالي في المؤسسة الوطنية لخدمة الأبار (ENSP) خلال الفترة 2014-2018؟

وللإجابة على الإشكالية التالية والإشكاليات الفرعية المنبثقة منها، درسنا بعض النقاط التي تثبت صحة الفرضيات وتحليل نتائجها، وتوصلنا إلى بعض النتائج، نذكر منها:

أولا: اختبار الفرضيات

1- تأكيد تحقق الفرضية الأولى التي تنص على: يساهم تحليل الهوامش و النقطة الميتة وكذا تقنية أثر المقص في توضيح أثر بناء الثروة، وذلك بعد قياسنا لمختلف المؤشرات ابتداء من الأرصدة الوسيطة و التي توصلنا من خلالها الى كيف تحقق رقم الأعمال و القيمة المضافة الى النتيجة الصافية للمؤسسة محل الدراسة، أيضا قياس النقطة الميتة و التي من خلالها يتحدد مدى بعد و قرب رقم الأعمال المحقق عن هاته النقطة و التي تبين قدرة المؤسسة على خلق القيمة، و أثر المقص الذي بين علاقة التكاليف مع الإيرادات.

2- تأكيد تحقق الفرضية الثانية التي تنص على: يساعد تحليل السياسة الاستثمارية في كشف عن وضعية سياسة المؤسسة الاستثمارية، حيث تبين لنا من خلاله المزانة الإقتصادية ومدى تغطية المؤسسة لمختلف استخداماتها، أيضا الإحتياج في رأس المال العامل.

3- ثبوت تحقق الفرضية الثالثة التي تنص على: قياس القدرة التمويلية للمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار باستخدام مؤشرات: قدرة التمويل الذاتي، الديون، الأموال الخاصة، بحيث تساعدها في تحديد مختلف المخاطر التمويلية التي تواجهها، حيث ساعدتنا هذه النسب و المؤشرات في معرفة مختلف المخاطر التي تحيط بالمؤسسة، أيضا قدرتها على تمويل احتياجاتها بنفسها.

4- ثبوت تحقق الفرضية الرابعة التي تنص على: يساعد تحليل المردودية المؤسسة في معرفة قدرتها على تحقيق القيمة، حيث تعرفنا على قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح سواء من الجهة المالية أو الإقتصادية كما وجدنا أن المؤسسة في حاجة الى اللجوء الى طرق بديلة لتمويل استثماراتها مستقبلا بغرض مواجهة تهديدات قد تواجهها مستقبلا.

ثانيا: نتائج الدراسة

- احتياجات رأس المال العامل ظهرت موجبة وهذا يدل على ان استخدامات الاستغلال للمؤسسة غطت على موارد استغلال المؤسسة؛
- اعتماد المؤسسة على قدرتها في تمويل نفسها بكثرة؛
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وذلك راجع إلى أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون؛
- حققت رافعة مالية سالبة ومنتزادة من خلال سنوات الدراسة و هذا يعود ان مردودية الاقتصادية أكبر من مردودية المالية وهذا يدل على ان مردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة اي ان للجوء الى الاستدانة الى الموارد المالية البديلة.

ثالثا: التوصيات

- عدم الإعتماد على القدرات التمويلية الداخلية واستغلال الطرق البديلة الخارجية بذكاء.
- البحث عن الرفع في العوائد المالية بغرض تحقيق التوازن بين الرافعة المالية والإقتصادية؛

رابعا: أفاق الدراسة

- في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشويها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى في الموضوع.
- كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:
- دراسة واقع التشخيص المالي في المؤسسات الجزائرية من خلال إجراء دراسة استطلاعية على عينة من مجموعة مؤسسات جزائرية؛
 - دراسة جودة ونوعية أدوات التسيير المالي المستعملة في المؤسسات الجزائرية الكبيرة؛
 - دور أدوات التسيير المالي في تحسين جودة المعلومة المالية للقوائم المالية المدرجة في البورصة الجزائرية؛
 - التشخيص المالية وأثره على حوكمة الشركات من خلال إجراء دراسة استطلاعية على عينة من مجموعة مؤسسات جزائرية.

مراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية

الكتب والمطبوعات:

1. أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 عمان.
2. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
3. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008.
4. محمد الصالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005.
5. مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000.

البحوث اجلامعية:

1. بن شتوح فاطمة الزهراء، دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، 2015/2016.
2. حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة ليند غاز (2005-2009) ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ،(غير منشورة)، جامعة ورقلة الجزائر – 2011.
3. حسين أحمد دحدوح، "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة دمشق سوريا، 2008..
4. حليلة فولاني، "جدول التدفقات النقدية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
5. دراسة سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم 07"، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل، 2008.
6. سامح مؤيد العطوط ومفيد ظاهر، "أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للسهم" دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد الواحد والعشرون، 2010.
7. صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة المقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2014.
8. علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، جامعة حمة لخضر، تخصص تدقيق المحاسبي، الوادي، 2015.

9. مجدوب أحلام، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مراقبة التسيير، جامعة المسيلة 2013/2014.
10. محمد الصالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البلدة ، 2005.
11. موسي الفضل المولي، دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت، مذكرة الماجستير، تخصص: المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008.
12. هاجر محمد صالح حسين، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009.
13. اليمين سعادة، 'إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة ' مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة المالية، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

قائمة المراجع الأجنبية

1. Baskaya Z, Ozturk BA. Measuring Financial Efficiency of Cement Firms Listed in Istanbul Stock Exchange Via Fuzzy Data Envelopment Analysis. Muhasebe ve Finansman Dergisi, Vol 54, No.01, April 2012
2. Elsayed, Ayman ,and Nabil Shabaan Khalil Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEA- CCR, BBC and SBM Models-Comparison with DP World Sokhna IOP Conference Series: Materials Science and Engineering . Vol.(245).No(4). IOP Publishing ,2017.
3. Ndegwa,V.N , Njenga,E.N ,Nakhungu ,R , Langat, N, Mani , P, Ndeda, R.S , Kiarie, N.N , Mwangi, E.N, Kathungu,R, Mutheu, E. and Cherobon, V. Energy Use Efficiency in Kenya's Cement Industry. Master dissertation, Nairobi ,kenya,2016
4. Raikar Avinash V, Performance Analysis of Selected Cement Companies in India Using DEA Malmquist Productivity Approach. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research , Vol.(08),no(07),2018
5. stephane griffiths ،gestion financiere ،edition chihab ،alger ،1996.

ملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		196 727 421,30	147 844 065,87	48 883 355,43	58 490 319,35
Immobilisations corporelles		32 547 788 852,28	15 751 663 854,79	16 796 124 997,49	16 056 428 342,16
Terrains		4 434 668 150,00		4 434 668 150,00	4 434 668 150,00
Bâtiments		3 222 707 215,02	2 376 642 777,17	846 064 437,85	868 214 231,92
Autres immobilisations corporelles		24 890 413 487,26	13 375 021 077,62	11 515 392 409,64	10 753 545 960,24
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		1 395 160 024,43		1 395 160 024,43	1 908 493 083,38
Immobilisations financières		4 597 813 011,18	552 458 747,48	4 045 354 263,70	4 266 493 112,70
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 559 611 585,00	73 500 000,00	1 486 111 585,00	1 559 611 585,00
Autres titres immobilisés		2 929 484 000,00	429 484 000,00	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		108 717 426,18	49 474 747,48	59 242 678,70	206 881 527,70
Impôts différés actif		918 104 780,38		918 104 780,38	776 841 284,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		39 655 594 089,57	16 451 966 668,14	23 203 627 421,43	23 066 746 142,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 235 768 128,07	258 969 358,36	4 976 798 769,71	4 853 464 113,98
Créances et emplois assimilés					
Clients		10 231 321 749,12	270 974 142,62	9 960 347 606,50	14 286 216 193,02
Autres débiteurs		697 087 136,57	670 940,35	696 416 196,22	625 127 557,72
Impôts et assimilés		1 739 097 633,61		1 739 097 633,61	1 475 377 369,57
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		14 809 928 128,93		14 809 928 128,93	6 544 716 220,92
TOTAL ACTIF COURANT		32 713 202 776,30	530 614 441,33	32 182 588 334,97	27 784 901 455,21
TOTAL GENERAL ACTIF		72 368 796 865,87	16 982 581 109,47	55 386 215 756,40	50 851 647 597,38

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		26 991 310 413,43	22 907 042 716,36
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		5 431 961 834,30	4 584 267 697,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		40 423 272 247,73	35 491 310 413,43
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		25 025 000,00	9 425 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 614 672 436,65	2 617 838 268,65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 639 697 436,65	2 627 263 268,65
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 926 713 648,09	2 352 085 989,67
Impôts		2 368 714 390,45	2 041 682 028,94
Autres dettes		2 493 249 874,46	2 202 694 498,25
Immobilisations financières			
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 788 677 913,00	6 596 462 516,86
TOTAL GENERAL PASSIF		50 851 647 597,38	44 715 036 198,94
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		174 990 775,11	116 500 455,76	58 490 319,35	63 435 901,99
Immobilisations corporelles		30 521 354 959,87	14 464 926 617,71	16 056 428 342,16	15 178 032 812,11
Terrains		4 434 668 150,00		4 434 668 150,00	4 434 668 150,00
Bâtiments		3 172 183 299,33	2 303 969 067,41	868 214 231,92	938 576 623,68
Autres immobilisations corporelles		22 914 503 510,54	12 160 957 550,30	10 753 545 960,24	9 804 788 038,43
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		1 908 493 083,38		1 908 493 083,38	1 492 178 668,13
Immobilisations financières		4 266 493 112,70		4 266 493 112,70	1 985 589 177,48
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 559 611 585,00		1 559 611 585,00	1 392 192 400,00
Autres titres immobilisés		2 500 000 000,00		2 500 000 000,00	500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		206 881 527,70		206 881 527,70	93 396 777,48
Impôts différés actif		776 841 284,58		776 841 284,58	767 018 631,01
TOTAL ACTIF NON COURANT		37 648 173 215,64	14 581 427 073,47	23 066 746 142,17	19 486 255 190,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 081 687 688,36	228 223 574,38	4 853 464 113,98	4 019 813 984,07
Créances et emplois assimilés					
Clients		15 006 650 335,64	720 434 142,62	14 286 216 193,02	13 133 367 800,21
Autres débiteurs		625 798 498,07	670 940,35	625 127 557,72	674 352 351,14
Impôts et assimilés		1 475 377 369,57		1 475 377 369,57	1 113 614 119,16
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					2 000 000 000,00
Trésorerie		6 544 716 220,92		6 544 716 220,92	4 287 632 753,64
TOTAL ACTIF COURANT		28 734 230 112,56	949 328 657,35	27 784 901 455,21	25 228 781 008,22
TOTAL GENERAL ACTIF		66 382 403 328,20	15 530 755 730,82	50 851 647 597,38	44 715 036 198,94

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		22 907 042 716,36	19 779 051 186,95
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		4 584 267 697,07	3 627 991 529,41
Autres capitaux propres - Report à nouveau			0,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		35 491 310 413,43	31 407 042 716,36
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		9 425 000,00	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 617 838 268,65	2 565 661 243,88
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 627 263 268,65	2 565 661 243,88
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 352 085 989,67	2 232 128 788,81
Impôts		2 041 682 028,94	1 531 646 662,37
Autres dettes		2 202 694 498,25	2 007 674 867,09
Immobilisations financières			30 000 000,00
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		6 596 462 516,86	5 801 450 318,27
TOTAL GENERAL PASSIF		44 715 036 198,94	39 774 154 278,51
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		153 883 031,58	90 447 129,59	63 435 901,99	73 610 379,98
Immobilisations corporelles		28 437 376 933,16	13 259 344 121,05	15 178 032 812,11	14 344 053 398,47
Terrains		4 434 668 150,00		4 434 668 150,00	4 434 668 150,00
Bâtiments		3 152 562 718,32	2 213 986 094,64	938 576 623,68	1 009 565 295,54
Autres immobilisations corporelles		20 850 146 064,84	11 045 358 026,41	9 804 788 038,43	8 899 819 952,93
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		1 492 178 668,13		1 492 178 668,13	565 477 367,85
Immobilisations financières		1 985 589 177,48		1 985 589 177,48	1 456 049 177,48
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 392 192 400,00		1 392 192 400,00	1 392 192 400,00
Autres titres immobilisés		500 000 000,00		500 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		93 396 777,48		93 396 777,48	93 856 777,48
Impôts différés actif		767 018 631,01		767 018 631,01	745 055 438,22
TOTAL ACTIF NON COURANT		32 836 046 441,36	13 349 791 250,64	19 486 255 190,72	17 214 245 762,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 275 654 682,52	255 840 698,45	4 019 813 984,07	3 761 082 088,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		13 861 556 687,23	728 188 887,02	13 133 367 800,21	8 453 730 399,41
Autres débiteurs		675 023 291,49	670 940,35	674 352 351,14	338 185 173,88
Impôts et assimilés		1 113 614 119,16		1 113 614 119,16	953 603 727,13
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		2 000 000 000,00		2 000 000 000,00	2 500 000 000,00
Trésorerie		4 287 632 753,64		4 287 632 753,64	6 553 307 127,99
TOTAL ACTIF COURANT		26 213 481 534,04	984 700 525,82	25 228 781 008,22	22 559 908 516,51
TOTAL GENERAL ACTIF		59 049 527 975,40	14 334 491 776,46	44 715 036 198,94	39 774 154 278,51

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		19 779 051 186,95	16 399 458 755,84
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		3 627 991 529,41	3 479 592 431,11
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		31 407 042 716,36	27 879 051 186,95
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 565 661 243,88	2 262 867 085,59
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 565 661 243,88	2 262 867 085,59
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 232 128 788,81	2 382 857 123,66
Impôts		1 531 646 662,37	1 351 598 001,17
Autres dettes		2 007 674 867,09	2 004 794 912,88
Immobilisations financières		30 000 000,00	30 000 000,00
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		5 801 450 318,27	5 769 250 037,71
TOTAL GENERAL PASSIF		39 774 154 278,51	35 911 168 310,25
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		140 647 533,84	67 037 153,86	73 610 379,98	97 689 745,21
Immobilisations corporelles		26 698 402 601,60	12 354 349 203,13	14 344 053 398,47	12 077 747 213,32
Terrains		4 434 668 150,00		4 434 668 150,00	4 434 668 150,00
Bâtiments		3 139 520 660,58	2 129 955 365,04	1 009 565 295,54	1 029 495 910,19
Autres immobilisations corporelles		19 124 213 791,02	10 224 393 838,09	8 899 819 952,93	6 613 583 153,13
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		565 477 367,85		565 477 367,85	275 985 079,17
Immobilisations financières		1 456 049 177,48		1 456 049 177,48	1 448 560 517,48
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 392 192 400,00		1 392 192 400,00	1 383 647 600,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		93 856 777,48		93 856 777,48	94 912 917,48
Impôts différés actif		745 055 438,22		745 055 438,22	584 521 981,67
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 635 632 118,99	12 421 386 356,99	17 214 245 762,00	14 514 504 536,85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 926 740 326,43	165 658 238,33	3 761 082 088,10	2 563 142 650,96
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 206 933 366,43	753 202 967,02	8 453 730 399,41	9 116 224 957,74
Autres débiteurs		338 856 114,23	670 940,35	338 185 173,88	453 857 072,56
Impôts et assimilés		953 603 727,13		953 603 727,13	898 869 042,65
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		2 500 000 000,00		2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Trésorerie		6 553 307 127,99		6 553 307 127,99	5 864 570 049,49
TOTAL ACTIF COURANT		23 479 440 662,21	919 532 145,70	22 559 908 516,51	21 396 663 773,40
TOTAL GENERAL ACTIF		53 115 072 781,20	13 340 918 502,69	39 774 154 278,51	35 911 168 310,25

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		16 399 458 755,84	13 227 027 875,55
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		3 479 592 431,11	3 272 430 880,29
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		27 879 051 186,95	24 499 458 755,84
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 262 867 085,59	2 324 702 091,92
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 262 867 085,59	2 324 702 091,92
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 382 857 123,66	1 687 034 828,81
Impôts		1 351 598 001,17	1 238 851 590,67
Autres dettes		2 004 794 912,88	1 731 984 230,44
Immobilisations financières		30 000 000,00	
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		5 769 250 037,71	4 657 870 649,92
TOTAL GENERAL PASSIF		35 911 168 310,25	31 482 031 497,68
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		139 994 833,84	42 305 088,63	97 689 745,21	120 764 225,86
Immobilisations corporelles		24 065 338 526,32	11 987 591 313,00	12 077 747 213,32	10 946 786 083,69
Terrains		4 434 668 150,00		4 434 668 150,00	4 434 668 150,00
Bâtiments		3 098 173 465,33	2 068 677 555,14	1 029 495 910,19	996 908 939,67
Autres immobilisations corporelles		16 532 496 910,99	9 918 913 757,86	6 613 583 153,13	5 515 208 994,02
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		275 985 079,17		275 985 079,17	39 186 141,29
Immobilisations financières		1 448 560 517,48		1 448 560 517,48	1 435 010 517,48
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 383 647 600,00		1 383 647 600,00	1 343 647 600,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		94 912 917,48		94 912 917,48	91 362 917,48
Impôts différés actif		584 521 981,67		584 521 981,67	640 969 464,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 544 400 938,48	12 029 896 401,63	14 514 504 536,85	13 182 716 432,32
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 692 328 785,74	129 186 134,78	2 563 142 650,96	2 030 139 975,50
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 862 843 601,10	746 618 643,36	9 116 224 957,74	8 872 469 642,65
Autres débiteurs		454 528 012,91	670 940,35	453 857 072,56	214 850 804,74
Impôts et assimilés		898 869 042,65		898 869 042,65	599 923 280,80
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		2 500 000 000,00		2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Trésorerie		5 864 570 049,49		5 864 570 049,49	4 081 931 361,67
TOTAL ACTIF COURANT		22 273 139 491,89	876 475 718,49	21 396 663 773,40	18 299 315 065,36
TOTAL GENERAL ACTIF		48 817 540 430,37	12 906 372 120,12	35 911 168 310,25	31 482 031 497,68

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		13 227 027 875,55	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		3 272 430 880,29	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		24 499 458 755,84	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 324 702 091,92	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 324 702 091,92	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 687 034 828,81	
Impôts		1 238 851 590,67	
Autres dettes		1 731 984 230,44	
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 657 870 649,92	
TOTAL GENERAL PASSIF		31 482 031 497,68	
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		138 411 041,73	17 646 815,87	120 764 225,86	
Immobilisations corporelles		22 384 257 489,01	11 437 471 405,32	10 946 786 083,69	
Terrains		4 434 668 150,00		4 434 668 150,00	
Bâtiments		2 991 687 612,72	1 994 778 673,05	996 908 939,67	
Autres immobilisations corporelles		14 957 901 726,29	9 442 692 732,27	5 515 208 994,02	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		39 186 141,29		39 186 141,29	
Immobilisations financières		1 435 010 517,48		1 435 010 517,48	
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 343 647 600,00		1 343 647 600,00	
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		91 362 917,48		91 362 917,48	
Impôts différés actif		640 969 464,00		640 969 464,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 637 834 653,51	11 455 118 221,19	13 182 716 432,32	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 177 032 353,48	146 892 377,98	2 030 139 975,50	
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 619 088 286,01	746 618 643,36	8 872 469 642,65	
Autres débiteurs		215 521 745,09	670 940,35	214 850 804,74	
Impôts et assimilés		599 923 280,80		599 923 280,80	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		2 500 000 000,00		2 500 000 000,00	
Trésorerie		4 081 931 361,67		4 081 931 361,67	
TOTAL ACTIF COURANT		19 193 497 027,05	894 181 961,69	18 299 315 065,36	
TOTAL GENERAL ACTIF		43 831 331 680,56	12 349 300 182,88	31 482 031 497,68	

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		31 623 272 247,73	26 991 310 413,43
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		5 740 453 981,23	5 431 961 834,30
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		45 363 726 228,96	40 423 272 247,73
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		9 425 000,00	25 025 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		3 034 226 402,82	2 614 672 436,65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 043 651 402,82	2 639 697 436,65
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 425 375 335,89	2 926 713 648,09
Impôts		2 435 948 660,00	2 368 714 390,45
Autres dettes		2 117 514 128,74	2 493 249 874,46
Immobilisations financières			
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		6 978 838 124,63	7 788 677 913,00
TOTAL GENERAL PASSIF		55 386 215 756,41	50 851 647 597,38
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ملاحق جدول حسابات النتائج الفترة: 2014-2018

ENTREPRISE NATIONALE DES SERVICES AUX PUITES
CONSOLIDATION E.N.S.P
Exercice 2014

DATE: 18/05/2022
HEURE: 14:50
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		18 366 492 098,16	16 504 334 736,11
Chiffre d'affaires inter-unité		3 440 012 653,02	2 893 591 590,24
Variation stocks produits finis et en cours		118 895 182,50	-3 490 811,46
Production immobilisée		13 786 647,03	72 773 260,76
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		21 939 186 580,71	19 467 208 775,65
Achats consommés		958 355 757,32	846 517 677,19
Services extérieurs et autres consommations		3 542 040 473,92	3 414 002 053,64
Consommation inter-unité		3 440 012 653,02	2 893 591 590,24
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		7 940 408 884,26	7 154 111 321,07
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		13 998 777 696,45	12 313 097 454,58
Charges de personnel		8 681 063 458,51	7 360 637 099,50
Impôts, taxes et versements assimilés		455 530 942,38	408 446 220,13
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 862 183 295,56	4 544 014 134,95
Autres produits opérationnels		342 961 711,93	428 991 435,97
Autres charges opérationnelles		23 784 367,36	21 528 050,00
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 900 561 706,98	1 974 178 904,33
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 175 714 175,88	941 818 442,51
V. RESULTAT OPERATIONNEL		4 456 613 109,03	3 919 117 059,10
Produits financiers		115 998 535,85	198 526 826,02
Charges financières		1 107 527,44	2 662 196,85
VI. RESULTAT FINANCIER		114 891 008,41	195 864 629,17
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		4 571 404 117,44	4 114 981 688,27
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		1 035 364 204,00	988 506 623,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		56 447 482,33	-145 955 815,02
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 573 861 004,37	21 036 545 480,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		20 094 268 573,26	17 764 114 599,86
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 479 592 431,11	3 272 430 880,29
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 479 592 431,11	3 272 430 880,29
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		19 000 748 663,77	18 366 492 098,16
Chiffre d'affaires inter-unité		3 479 929 276,22	3 440 012 653,02
Variation stocks produits finis et en cours		144 673 792,52	118 895 182,50
Production immobilisée			13 786 647,03
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		22 625 351 732,51	21 939 186 580,71
Achats consommés		1 013 438 230,56	958 355 757,32
Services extérieurs et autres consommations		3 507 039 291,82	3 542 040 473,92
Consommation inter-unité		3 479 929 276,22	3 440 012 653,02
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		8 000 406 798,60	7 940 408 884,26
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		14 624 944 933,91	13 998 777 696,45
Charges de personnel		8 517 445 561,72	8 681 063 458,51
Impôts, taxes et versements assimilés		459 123 356,25	455 530 942,38
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		5 648 376 015,94	4 862 183 295,56
Autres produits opérationnels		311 775 789,59	342 961 711,93
Autres charges opérationnelles		134 499 500,97	23 784 367,36
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 098 041 628,11	1 900 561 706,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		890 356 033,95	1 175 714 175,88
V. RESULTAT OPERATIONNEL		4 617 966 710,40	4 456 513 109,03
Produits financiers		78 138 637,57	115 998 535,85
Charges financières		217 913,11	1 107 527,44
VI. RESULTAT FINANCIER		77 920 724,46	114 891 008,41
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		4 695 887 434,86	4 571 404 117,44
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		1 228 429 362,00	1 035 364 204,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-160 533 456,55	56 447 482,33
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 905 622 193,62	23 573 861 004,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		20 277 630 664,21	20 094 268 573,26
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 627 991 529,41	3 479 592 431,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 627 991 529,41	3 479 592 431,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		21 797 662 550,52	19 000 748 663,77
Chiffre d'affaires inter-unité		3 312 517 784,43	3 479 929 276,22
Variation stocks produits finis et en cours		-46 428 682,87	144 673 792,52
Production immobilisée		223 564 905,45	
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		25 287 316 557,53	22 625 351 732,51
Achats consommés		1 207 757 693,51	1 013 438 230,56
Services extérieurs et autres consommations		4 029 569 685,54	3 507 039 291,82
Consommation inter-unité		3 312 517 784,43	3 479 929 276,22
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		8 549 845 163,48	8 000 406 798,60
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		16 737 471 394,05	14 624 944 933,91
Charges de personnel		9 083 599 002,58	8 517 445 561,72
Impôts, taxes et versements assimilés		494 369 317,10	459 123 356,25
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		7 159 603 074,37	5 648 376 015,94
Autres produits opérationnels		329 869 171,16	311 775 789,59
Autres charges opérationnelles		79 732 517,38	134 499 500,97
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 490 155 143,88	2 098 041 628,11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 214 052 497,68	890 356 033,95
V. RESULTAT OPERATIONNEL		6 133 537 081,95	4 617 966 710,40
Produits financiers		77 089 714,13	78 138 637,57
Charges financières		253 261,80	217 913,11
VI. RESULTAT FINANCIER		76 836 452,33	77 920 724,46
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		6 210 373 534,28	4 695 887 434,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		1 638 644 030,00	1 228 429 362,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-12 538 192,79	-160 533 456,55
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		26 908 327 940,50	23 905 622 193,62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		22 324 060 243,43	20 277 630 664,21
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 584 267 697,07	3 627 991 529,41
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 584 267 697,07	3 627 991 529,41
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		22 910 353 567,55	21 797 662 550,52
Chiffre d'affaires inter-unité		2 935 568 916,90	3 312 517 784,43
Variation stocks produits finis et en cours		-21 941 423,07	-46 428 682,87
Production immobilisée		105 433 682,66	223 564 905,45
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		25 929 414 744,04	25 287 316 557,53
Achats consommés		1 247 832 483,91	1 207 757 693,51
Services extérieurs et autres consommations		3 838 153 579,83	4 029 569 685,54
Consommation inter-unité		2 935 568 916,90	3 312 517 784,43
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		8 021 554 980,44	8 549 846 163,48
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		17 907 859 763,60	16 737 471 394,05
Charges de personnel		9 129 608 994,13	9 083 599 002,58
Impôts, taxes et versements assimilés		496 867 905,25	494 369 317,10
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		8 281 382 864,22	7 159 503 074,37
Autres produits opérationnels		504 577 134,42	329 869 171,16
Autres charges opérationnelles		312 443 785,33	79 732 517,38
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 381 021 928,69	2 490 155 143,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 180 606 753,06	1 214 052 497,68
V. RESULTAT OPERATIONNEL		7 273 101 037,68	6 133 537 081,95
Produits financiers		94 254 118,93	77 089 714,13
Charges financières		4 720 481,88	253 261,80
VI. RESULTAT FINANCIER		89 533 637,05	76 836 452,33
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		7 362 634 674,73	6 210 373 534,28
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		1 924 895 494,00	1 638 644 030,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		5 777 346,43	-12 538 192,79
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		27 708 852 750,45	26 908 327 940,50
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		22 276 890 916,15	22 324 060 243,43
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 431 961 834,30	4 584 267 697,07
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 431 961 834,30	4 584 267 697,07
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		23 881 179 239,60	22 910 353 567,55
Chiffre d'affaires inter-unité		3 091 884 896,83	2 935 568 916,90
Variation stocks produits finis et en cours		-24 890 900,22	-21 941 423,07
Production immobilisée		98 397 605,52	105 433 682,66
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		27 046 570 841,73	25 929 414 744,04
Achats consommés		1 420 419 127,21	1 247 832 483,91
Services extérieurs et autres consommations		3 668 710 947,54	3 838 153 579,63
Consommation inter-unité		3 091 884 896,83	2 935 568 916,90
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		8 181 014 971,58	8 021 554 980,44
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		18 865 555 870,15	17 907 859 763,60
Charges de personnel		9 350 374 942,01	9 129 608 994,13
Impôts, taxes et versements assimilés		567 492 768,12	496 867 905,25
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		8 947 688 160,02	8 281 382 864,22
Autres produits opérationnels		478 699 468,37	504 577 134,42
Autres charges opérationnelles		19 429 785,11	312 443 785,33
Dotations aux amortissements et aux provisions		3 021 643 086,30	2 381 021 928,69
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 101 762 025,45	1 180 606 753,06
V. RESULTAT OPERATIONNEL		7 487 076 782,43	7 273 101 037,68
Produits financiers		89 988 153,98	94 254 118,93
Charges financières		3 173 559,98	4 720 481,88
VI. RESULTAT FINANCIER		86 814 594,00	89 533 637,05
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		7 573 891 376,43	7 362 634 674,73
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		1 990 300 891,00	1 924 895 494,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-156 863 495,80	5 777 346,43
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 717 020 489,53	27 708 852 750,45
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		22 976 566 508,30	22 276 890 916,15
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 740 453 981,23	5 431 961 834,30
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 740 453 981,23	5 431 961 834,30
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الفهـ رس

III	الملخص	III
III	RESUME	III
VII	قائمة الجداول:	VII
VIII	قائمة الأشكال:	VIII
IX	قائمة الملاحق:	IX
ك	توطئة	ك
ك	الإشكالية الرئيسية:	ك
ل	التساؤلات الفرعية:	ل
ل	فرضيات البحث:	ل
ل	مبررات اختيار الموضوع:	ل
م	أهداف الدراسة:	م
م	أهمية الدراسة:	م
م	حدود الدراسة:	م
م	منهج الدراسة:	م
م	صعوبات البحث:	م
ن	تقسيمات البحث:	ن
ن	الفصل الأول:	ن
ن	الفصل	ن
2	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	2
2	تمهيد:	2
3	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي	3
3	المطلب الأول: مفهوم تقييم الاداء المالي	3
3	الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي:	3
3	أولا: التحليل الائتماني	3
4	ثانيا: التحليل الاستشاري	4
4	ثالثا: تحليل الاندماج والشراء	4
4	رابعا: التخطيط المالي	4
4	خامسا: الرقابة المالية:	4
4	الفرع الثاني: تحليل تقييم الاداء:	4
4	أولا: إدارة المنشأة	4
5	ثانيا: المستثمرون	5
5	ثالثا: المقرضون	5
5	رابعا: الجهات الرسمية	5
5	خامسا: بيوت الخبرة المالية	5
6	المطلب الثاني : وظيفة المحلل المالي	6
6	الفرع الأول: الوظيفة الفنية	6

7	الفرع الثاني: الوظيفة التفسيرية
7	الفرع الثالث: اهداف التحليل المالي
7	الفرع الرابع: منهجية التحليل المالي
8	أولا: تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي
8	ثانيا: تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي
8	ثالثا: تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الى اهدافه
8	رابعا: اختيار اسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة
8	المطلب الثالث: خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها:
8	الفرع الاول: الخصائص
9	الفرع الثاني: الاستخدام
9	الفرع الثالث: انواع المعايير
9	أولا: المعايير المطلقة (المنطقية)
10	الفرع الثالث: ادوات التحليل المالي
10	الفرع الرابع: قائمة مصادر الاموال واستخداماتها
10	أولا: قائمة التغير في المركز المالي
11	الفرع الخامس: التغير في الهيكل المالي بما فيه هيكل راس المال
12	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
12	المطلب الأول: أدوات تحليل بناء الثروة
12	الفرع الأول: تحليل الأرصدة الوسيطة
12	أولا: رقم الاعمال
12	ثانيا: الإنتاج
13	ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال
13	رابعا: تكاليف المستخدمين
13	خامسا: الفائض الإجمالي للاستغلال
13	سادسا: النتيجة العملياتية (الاستغلال)
13	سابعا: النتيجة العادية قبل الضريبة
13	ثامنا: النتيجة الاستثنائية
14	تاسعا: نتيجة السنة المالية الصافية
14	الفرع الثاني: أثر تقنية المقص
14	الفرع الثالث: النقطة الميتة
14	المطلب الثاني: أدوات تحليل السياسة الاستثمارية
14	الفرع الأول: الميزانية الاقتصادية
14	أولا: الأصول الاقتصادية
15	المطلب الثالث: أدوات تحليل السياسة التمويلية
15	الفرع الأول: نسب هيكل الأصول
15	الفرع الثاني: نسب هيكلية
16	المطلب الرابع: أدوات تحليل المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة
16	الفرع الأول: المردودية

16	الفرع الثاني: أثر الرافعة المالية
17	أولا: حالات الرافعة المالية
18	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
23	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
25	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل:
29	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار - ENSP -
29	تمهيد
30	المبحث الأول: مجتمع وبيانات الدراسة
30	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
30	الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة (مجتمع الدراسة):
30	أولا: تعريف المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار
30	ثانيا: نشأة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار
31	ثالثا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار
32	رابعا: عرض الهيكل التنظيمي
35	المطلب الثاني: تجميع أدوات الدراسة:
35	الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة
35	الفرع الثاني: الأساليب المستخدمة في معالجة الدراسة
35	أولا: المقابلة الشخصية
35	ثانيا: التحليل
35	ثالثا: وثائق المؤسسة
36	رابعا: عرض الميزانيات المختصرة
36	المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي على المؤسسة
36	المطلب الأول: عرض وتحليل أدوات انشاء الثروة (خلق القيمة)
37	الفرع الاول: تحليل الهوامش
40	الفرع الثاني: الرافعة التشغيلية
41	الفرع الثالث: النقطة الميتة
41	الفرع الرابع: تقنية اثر المقص
42	المطلب الثاني: عرض وتحليل السياسة الإستثمارية
42	الفرع الأول: الميزانية الاقتصادية
43	الفرع الثاني: الإحتياج في رأس مال العامل
43	المطلب الثالث: عرض وتحليل السياسة التمويلية
43	الفرع الأول: نسبة التمويل الدائم
44	الفرع الثاني: نسبة التمويل الذاتي
44	الفرع الثالث: معدل قابلية التسديد
45	الفرع الرابع: نسبة الإستقلالية المالية
45	المطلب الرابع: عرض وتحليل المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرافعة

45	الفرع الأول: المردودية المالية:
46	الفرع الثاني: المردودية الإقتصادية
46	الفرع الثالث: الرافعة المالية
47	خلاصة الفصل:
49	خاتمة:
49	أولا: اختبار الفرضيات
50	ثانيا: نتائج الدراسة
50	ثالثا: التوصيات
50	رابعا: أفاق الدراسة
52	قائمة المراجع:
55	الملاحق
73	الفهرس